الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

التنويع الاقتصادي كألية للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000- 2023

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

اعداد الطالب:

سيابة عمار

تحت اشراف الاستاذة :

خنوفي بسمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد-أ-	مناقشا
خنوفي بسمة	أستاذ مساعد-ب-	مشرفا ومقررا

دورة جوان: 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن التدبير لا يفوتنا ان ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب او من بعيد في انجاز هذا العمل ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية ارادتنا

اقول شكرا الى كل من قدم لنا العون والنصح والى من حفزنا على العمل

الحمد لله من قبل ومن بعد فهو ولي التوفيق

الاهداء

قال الله تعالى (رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي و ان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اسد اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له)

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا ان و فقتني لاتمام هذا العمل المتواضع الذي اهدي ثمرته الى الشمعة التي انارت دربي و فتحت لي ابواب العلم و المعرفة الى الطاهرة الوفية و الملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالى و معلمتي في الحياة التي يهواها القلب و اسال الله ان يرعاها امي الحبيبة

من ناضل من اجلي لارتاح و الذي سعى جاهدا الى تربيتي

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة

الى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل الى كل من مد يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهت من صعوبات

الملخص:

عالجت الدراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2023 حيث سعت الجزائر الى تحويل اقتصادياتها الى قطاعات اقتصادية متنوعة عوض اعتمادها على المحروقات وذلك بهدف اللحاق بمصاف الدول المتقدمة باعتبار ان التنويع الاقتصادي يكتسي أهمية كبيرة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي حيث سعت الجزائرالى تطوير قطاعاتها الاقتصادية من خلال برامج واصلاحات تنموية استثمارية تم اعتمادها حيث ان نقطة قوة الاقتصاد الجزائري هي قطاع المحروقات حيث تبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى متذبذبة وضئيلة و ضعيفة نسبيا مقارنة بقطاع المحروقات حيث يجب تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات من اجل النهوض الاقتصادي و النمو المستدام وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو، القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري

Absteact :

The study addressed the impact of economic diversification on economic growth in Algeria, during the period extending between 2000 and 2023, as Algeria sought to transform its economies into diverse economic sectors instead of relying on hydrocarbons, with the aim of catching up with the ranks of developed countries, given that economic diversification is of great importance to accelerate economic growth, as Algeria has sought to develop its economic sectors through development and investment programs and reforms that have been adopted, as the strength of the Algerian economy is the hydrocarbons sector, where the contribution of other economic sectors remains fluctuating, small, and relatively weak compared to the hydrocarbons sector, as other economic sectors outside the hydrocarbons sector must be developed for economic advancement and Sustainable growth and thus achieving economic diversification.

الفهـــرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	أ - د
الفصل الأول : التاصيل النظري للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	1
المبحث الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	2
المطلب الأول :الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي	2
المطلب الثاني : أنواع التنويع الاقتصادي ومؤشراته	7
المطلب الثالث: مستويات التنويع الاقتصادي انماطه و ميكانيزمياته(الاليات)	12
المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي	15
المطلب الأول : تجربة النرويج	15
المطلب الثالني : تجربة الامارات العربية	17
المبحث الثالث: دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي	19
المطلب الأول : دراسات وطنية	19
المطلب الثاني : دراسات في الدول العربية	21
المطلب الثالث : دراسات اجنبية	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني : واقع وافاق التنويع الاقتصادي في الجزائر	26
تمهيد	27
المبحث الأول : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري	28

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر	28
المطلب الثاني : إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي	29
المطلب الثالث :واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	34
المبحث الثاني: حتمية التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري	42
المطلب الأول : حجم الصادرات النفطية و غير النفطية في الجزائر	42
المطلب الثاني : اهم مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر	45
المطلب الثالث :اليات تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	58
خلاصة الفصل	63
خاتمة	64
قائمة المراجع	68

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين 2000 PIB للفترة2023**	37
2	**قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان H .H في الجزائر 2000 PIB للفترة 2023**	39
3	**تطور حجم الصادرات الجزائرية من الفترة 2000 للفترة2023**	40
4	**حجم الصادرات النفطية و غير نفطية في الجزائر من الفترة 2000 للفترة 2023**	42
5	**نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من الفترة 2000 للفترة2023**	51
6	**مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الداخلي الجزائري من الفترة 2000 للفترة2023**	57
7	**حجم الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2000** الى 2023	50

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	**gini coefficient**	10
2	**قيمة الصادرات خارج المحروقات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000 الى الفترة 2023**	44
3	**توضيح قيمة الصادرات من المحروقات و الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 الى الفترة 2023**	46

المقدمة العامة

مقدمة:

اعتمدت الجزائر ولسنوات طويلة على استخراج النفط وتصديره، حيث تعتبر الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة،وركيزة الصادرات، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية، تزداد الإيرادات والنفقا ت الحكومية ، وترتفع حصيلة الصادرات السلعية ، وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماما عندما تتدهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب منه، وبعد الطفرة التي عرفتها أسعار البترول في مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انهارت هذه الأسعار بصورة حادة ومفاجئة في منتصف العام 2014 ، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع العام2014 وكان لهذا الانهيار آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري، جعلت من الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، ومنه الاعتما د على إيرادات المحروقات كمورد اقتصاد ي ناض ب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتم د فيها إيرادات الدولة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة ، و لا تعتمد الصناعة فيها عل ى العمالة المواطنة ، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة

بهذا يجب على السلطات الجزائرية الاعتماد على التنويع الاقتصادي وجعله من الاستراتيجيات المهمة الذي يمكن اعتمادها من أجل تخفيف الاعتماد على المحروقات، وذلك لزيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي.

الاشكالية:

ومما سبق ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد والنمو لقد تمت صياغة اشكالية رئيسية لهذا الموضوع تكمن في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال هذه الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟

كيف يتم التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ما هي طبيعة العلاقة بين النموالاقتصادي و التنويع في الجزائر خلال فترة 2000 - 2023 ؟

الفرضيات:

التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة المقومات والنشاطات تستجيب للحاجات الأساسية المتطلبات المتزايدة للمجتمع

يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من الإجراءات وتغييرات هيكلية في اقتصاد الدولة وفي طريقة تسييره

العلاقة تكون طردية في الاجل الطويل بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

مبررات اختيار الموضوع:

هنا ك العديد من الدوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي فبالنسبة للعوامل الذاتية تتمثل في ميولي الى البحث في جانب التنويع الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد اما العوامل الموضوعية فتتمثل في الحاجة الملحة الى البحث والتحليل في اسباب عدم تحقيق الجزائر اهدافها للوصول لتنويع الاقتصاد في ظل ما توفره من موارد طبيعية ومالية التي يمكن استغلالها للخروج من هيمنة قطاع المحروقات الى تنويع اقتصادي بعيداعن الموارد المالية النفطية باعتبارها موارد متذبذبة خاضعة لتقلبات اسواق النفط والبترول

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من حداثة المشكلة المعالجة والمتعلقة بمصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، والتي تسعى هذه الأخيرة لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي لتأثيره على مستويات المعيشة والرفاه في المجتمع ولكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل بعيدا عن المحروقات .ويمكن إجمال أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

أهمية الموضوع في حد ذاته، فمصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يعد أحد أهم المواضيع التي تنال قسطا مستمرا من الدراسة والاهتمام.

معرفة أهمية بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على النفط الذي تشهد أسعاره تقلبات كبيرة ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية وإيرادات الدولة في حالة انخفاض أسعار النفط.

يتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري لان السلطة الاقتصادية حاليا تبحث عن حل لذلك.

اهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى فهم الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل الدراسات والفرص الموجودة، كما تشمل الاهداف تطوير السياسات واللوائح لتعزيز النمو وتحسين القطاعات الاقتصادية الاخرى والادراك بضرورة التنويع الاقتصادي

التنبيه إلى ضرورة التنويع الاقتصادي للخروج من الاعتماد المفرط على المحروقات.

إعطاء حلول ممكن وتقديم اقتراحات وتوصيات قد تطبق لاتخاذ قرار في المستقبل.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات

المنهج المتبع:

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات والبيانات والمعطيات الرسمية ذات الصلة بالموضوع لتحليل وتقييم واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

صعوبات الدراسة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا صعوبات منها قلة المصادر خاصة فيما يتعلق بالاحصاءات حول الجزائر وتضاربها ان وجدت

قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية

مصادر الدراسة :

قاعدة بيانات البنك الوطني الجزائري

تقارير الديوان الوطني للإحصاء

كتب – مقالات – مجلات – مذكرات – اعمال علمية –مواقع على الانترنيت

هيكل البحث:

للاجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية للبحث والتأكد من صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة حسب منهجية IMRAD إلى فصلين: حيث الفصل الأول التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي، والفصل الثاني يشمل الدراسة التطبيقية للتنويع الاقتصادي يتقدم الفصلين مقدمة عامة ويليهما خاتمة عامة.

الفصل الأول و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا الى الاطار النظري للتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني تناولنا ضرورة التنويع الاقتصادي للدول النفطية، وفي المبحث الثالث تناولنا دراسات السابقة منها الوطنية و العربية والأجنبية.

أما **الفصل الثاني** تحت عنوان واقع وافاق التنويع في الاقتصاد الجزائري تناولنا في هذا الفصل مبحثين الأول بعنوان نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري والمبحث الثاني بعنوان حتمية التنويع الاقتصاد الجزائري كألية للنهوض بالاقتصاد

الفصل الاول :
التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

لا شك أن اعتماد أي اقتصاد على مصدر واحد أو مصادر محدودة أمر خطير للغاية، حيث يترتب على تقلباته الخاضعة للأسواق العالمية تحديات كبيرة من حيث التأثير المباشر على الموازنات العامة للدولة و استقراراها المالي ، وعلى نموها الاقتصادي، وضمان استقرا ر وتوازن الاقتصاد الجزائري و بعث النمو فيه ، في السنوات الأخيرة، حيث شهدت العديد من الدول المصدرة للنفط والغاز أزمات إقتصادية كانت أشدها حدة أزمات إنهيار أسعار النفط وكذا الغاز، مما دفع بعضها الى الإستدانة، والبعض الآخر إلى إنهيار بنيتها الإقتصادية، من بين هذه الدول وطننا الجزائر، حيث فشلت معظم محاولاتها في تبني سياسات تنموية تدفع بها إلى إقتصاد أكثر قوة، فقد خلفت هذه المشاكل آثارا طويلة المدى ألحقت الضرر بشتى قطاعات هذه الدول وأعاقت محاولاتها للتوجه إلى التنمية . وكخطوة لعلاج هذه الاختلالات في الإقتصاديات النفطية، تبين أن التنويع الإقتصادي هو حل من حلول مشاكل هذه الاقتصاديات، حيث يجب عليها إحداث تغييرات جذرية في هيكلها الإقتصادي .وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل، حيث سنقوم بالإحاطة بالمفاهيم الأساسية للتنويع الإقتصادي والتطرق لأهم تفاصيله، من ثم ذكر أهم الدراسات التي تبنت هذا الموضوع والتي قمنا بالإستدلال ببعض نتائجها، وذلك في ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني : بعض التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي

المبحث الأول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هو الركيزة الأساسية التي تساهم في بناء و تمتين القاعدة الإقتصادية للدول المتطورة، كما أنه كان السبب الرئيسي في نجاح واستقرار العديد من الدول الكبرى . ولإدراك هذه الأهمية سنقوم أولا بعرض المفاهيم المفصلة للتنويع الاقتصادي، من ثم ذكر أهم مؤشراته ومؤشرات قياسه، من ثم التطرق لأشكاله ومحدداته، كما قمنا بذكر أبرز التجارب الواقعية العالمية الناجحة والتي كان التنويع الاقتصادي هو بوابة نجاحها .وذلك في ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول :الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي

إن التنويع االقتصادي عملية مهمة تسعى إليها جميع الدول خاصة الدول الريعية من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية االقتصادية سنتطرق فيما يلي إلى العناصر المهمة للهيكل الاقتصادي

اولا: نشأة التنويع الاقتصادي تعريفه و اهدافه

الفرع الأول : نشاة التنويع الإقتصادي:

منذ اولى مساهمات المؤلفين الكلاسيكيين الى يومنا هذا كان الموضوع الرئيسي للبحث الاقتصادي هو الطريقة التي تنمو بها النظم و تتحول حيث جوزيف شومبيتر اللذين قامو باعطاء تفسيرات مختلفة لاسباب نمو الاقتصادات وتنويع انشطتها مع مرور الوقت ومع ان مصطلح التنويع لم يستخدم دائما الا ان التنويع كان مفهوما مهما في الاقتصاد على الاقل منذ ادم سميث (1776) الذي حدد تقسيم العمل كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية بالاضافة الى ان [1]التخصص في الانشطة على مستوى ادنى من التجميع مثلا على مستوى الشركة او منطقة ما

في نظريته للتنمية الاقتصادية راى جوزيف شومبيتر (1912)التنمية الاقتصادية على انها عملية تحول هيكلي يؤدي فيها الابتكار الى ظهور قطاعات جديدة و تقادم بعض القطاعات القديمة والتوجه نحو التخصص الاقتصادي و التنويع بعمق بناء و على افكار شومبيتر و ماركس و كينز ركزت العديد من المدارس في اقتصاديات التنمية بشدة على التغيير الهيكلي و التنويع الاقتصادي [1]

ركز مجال الدراسات الحضرية والجغرافيا الاقتصادية ايضا على التنوع الاقتصادي وذلك

(1) كتاب تحقيق التنويع الاقتصادي في اطار التنمية المستدامة في الجزائر بين الفرص والتحديات جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير مخبر الاقتصاد و إدارة الاعمال إدارة و اشراف بوعروج لمياء و سحنون محمود منشورات مخبر الاقتصاد و إدارة الاعمال 2021 الصفحة 177 والصفحة 178

بدراسة النمو في المدن حيث حدد الباحثون في مجال الدراسات الحضرية مجموعة متنوعة من الانشطة و الافكار و الموارد كمصدر للابداع و الابتكار و النمو , كما سلط ايضا الباحثون في مجال الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الاستباقي و التكتل الجغرافي للانشطة و الشركات ذات الصلة , حيث تنوال العديد من الاقتصاديين المؤثرين على ان التنوع الاقتصادي هو كعامل حاسم و نتيجة للنمو الاقتصادي فنجد مثلا كوزنتس(1971) الذي عرف النمو الاقتصادي على انه الارتفاع طويل الاجل في القدرة على توريد سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد وقدم فايتسمان(1998) التنمية على انها نمو مؤتلف بمعنى ان الافكار الجديدة تبنى على اعادة تشكيل الافكار القديمة , كما ركز النموذج المؤثر(DIXIT-STIGLITZ) على طلب المستهلكين للتنوع وركز كل من هوسمان و رودريك (2003) على التنمية الاقتصادية باعتبار انها عملية اكتشاف الذات حيث تكتشف المؤسسات مجموعة متنوعة من المنتجات التي يمكن انتاجها بطريقة مربوحة و فعالة (2) (1)تناول باحثون اخرون طرق حساب مستوى التنويع الاقتصادي من بينهم (HACKBART AND ANDERSON 1975)

الذين استخدما مؤشر اونتروبي ENTROPY INDEX و استخدم TAUER 1992 مؤشر هير فندال و هيرشمان herfindahl and hirschmann indexلقياس مستوى تنويع الانتاج الزراعي عبر مجموعة من الولايات في الولايات المتحدة الامريكية اما بالنسبة ل siegel,johnson,alwang,1995 فقد اعتبروا ان معظم التعاريف و المقاييس التي قدمها الباحثون هي في الواقع مقاييس للتنوع diversity وليس التنويع diversification حيث اشارو ان التنويع هو العملية التي تغير مستوى التنوع وعلى هذا الاساس فقد اقترحوا طريقة جديدة لقياس التنويع و التنوع الاقتصادي هي نموذج المدخلات و المخرجات input and output model

حيث تطرق العديد من الباحثين الى العلاقة بين التنويع الاقتصادي و الاداء حيث توصل trendle and shorney 2004 الى ان هناك علاقة بين التنويع الاقليمي و الاداء الاقتصادي كما توصل hesse 2009 الى ان تنويع الصادرات يؤدي الى زيادة النمو حيث يلعب دورا مهما في عملية التحول الهيكلي (1)

للتمييز بين تاثيرات الانواع المختلفة للتنويع على النمو الاقتصادي الاقليمي و الوطني قام سافيوتي و فرينكين(2008) بالتمييز بين التنويع المرتبط و غير المرتبط حيث يشير نمو التنويع المرتبط الى التنويع في الانشطة الاقتصادية ذات الصلة , بينما يغطي نمو التنوع غير المرتبط مع تنويع الانشطة الاقتصادية الى انشطة و قواعد معرفية مختلفة بشكل اساسي

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 178 والصفحة 179

(2) أحمد شاكر العسكري، دراسات تسويقية متخصصة، دار الزهران للنشر، عمان، 2000، ص.157.

لفت هيدالجو و اخرون(2007) الانتباه الى مدى تعقيد المنتجات التي يستطيع بلد ما انتاجها اي ما اذا كانت العديد من البلدان الاخرى قادرة على انتاج و تصدير نفس الانواع من المنتجات وفي تحليلهم القائم على بيانات التصدير توصل الباحثون الى نتائج مهمة للغاية توضح ان الجمع بين عدد المنتجات و تعقيدها مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية الماضية و المستقبلية للبلدان لان هذا يشير الى قدراتها الانتاجية الحالية و المحتملة في المستقبل (1)

اما في السنوات الاخيرة فقد زاد تركيز العديد من الباحثين من بينهم Anyaehie and Areji 2015 و Beutel 2021

و المنظمات خاصة منظمة الامم المتحدة على دراسة التنويع الاقتصادي في اطار علاقته بالتنمية المستدامة لضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل باعتبار ان هذه الاخيرة بامكانها تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية و التقلبات الاقتصادية (1)

الفرع الثاني: تعريف التنويع الإقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو احد الأساليب الرئيسية لبناء قاعدة إنتاجية صلبة مرنة و نظرا لاهميته الكبرى وخاصة في الدول الريعية حيث اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين العرب والأجانب بهذا الموضوع المهم وكبداية لقيام بدراستنا سنقوم سنقوم أولا بعرض اهم المفاهيم حول التنويع الاقتصادي :

التعريف الأول:

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي " على انه توسيع للقاعدة الاقتصادية و اقامة ركائز اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة انتاجية ومالية و الخدمات التي تساهم في تنويع ايرادات الدولة و زيادة مصادرها , حيث ان تنويع مصادر الدخل و عدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد بشكل اساسي يعد توجها استراتيجيا للتنمية و ذلك من خلال تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء و التطور المستمر من اجل ضمان الحصول على ايرادات مستقرة , فهناك رابط مشترك بين التنويع الاقتصادي والتنمية المسدامة كونهما يمثلان عنصرين اساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام من خلال الحد من التذبذب الاقتصادي و زيادة النشاط الفعلي للدولة " (1)

(1) نفس المرجع السابق ص ص 34- 35

التعريف الثاني:

كورت وسيجل KORT AND SIEGEL (1994) ذكر بان اقتصاد اقليم ما يصبح اكثر تنوعا ,بمعنى انه اقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الاقليم (1)

التعريف الثالث:

إن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في الناتج. والتنويع يمكن إن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو إن تنويع مصادر الإرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية او أسواق الصادرات. (1)

التعريف الرابع:

التنويع الاقتصادي يعني توسيع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، فهو يؤدي إلى تعزيز استقرار الاقتصاد، ويتمثل في القدرة على زيادة قابلية التكيف للاقتصاد وحمايته من استنزاف الموارد الطبيعية، والتقلبات الاقتصادية

من خلال ما سبق يمكن القول ان التنويع الاقتصادي على انه سياسة تنموية واستيراتيجية رئيسية للتغييرالى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه و دخله على قطاعات متنوعة و بنسب مختلفة والاعتماد على عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة وذلك لتجنب مخاطر الازمات الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم في مصادر الدخل على المدى الطويل و القصير

الفرع الثالث: اهمية و اهداف التنويع الاقتصادي

1 : أهمية التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المنافع التي يمكن ان تخلق عن الاقتصاد الاكثر تنوعا اهمها ان يصبح الاقتصاد اقل تعرضا للصدمات الخارجية ,زيادة تحقيق المكاسب التجارية ,تحقيق اعلى معدلات الانتاج الراسمالي , يساعد اكثر على التكامل الاقليمي كما انه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الايدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص و عليه فان اهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في: بناء اقتصاد مستدام للاجيال الحالية و المستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي و تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا و اجتماعيا

تحقيق الاستقرار للموازنة العامة و ذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى

---

(1) عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ،04 2 ، 2013ص.8

)2(حادة مدوري، محمد مكيديش، عالقة التنويع االقتصادي بالتنمية االقتصادية المستدامة في الجزائر خالل الفترة من 2000-2019، دفاترMECAS ، المجلد،17 العدد،01 ،2021 ص .42

تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات إدارية

2 : أهداف التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو و تطور الاقتصاد لذلك له مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي : (1)

التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية كتقلبات اسعار المواد الاولية او الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية او تدهور النشاط الاقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثل دول اوربا بالنسبة للدول العربية

تحسين و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و للنقد الاجنبي و لعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها

تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات و زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية و توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد (1)

تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم و اكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة والسلطات العمومية

زيادة انتاجية راس المال البشري: يهتم التنويع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل وراس المال البشري و يؤدي بالتالي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي

توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية :

يهتم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها مما ينجم منه العديد من التاثيرات الخارجية في الانتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي و زيادة اثر التعلم على مستوى القطاعات الاخرى

زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة

تطوير منتجات اخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية او انخفاضها (مورد غير متجدد) و كذلك الزيادة والحفاظ على القدرة في التفاوضية للدولة

(1) مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، كلية العلوم الإقتصادية، جاكعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017، ص30.

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي ومؤشراته :

اولا : أنواع التنويع الاقتصادي : (1)

ويتم التمييز بين ستة أشكال(أنواع) للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي :

التنويع العمودي verticale diversification :وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة و مواد أولية لصناعة السلع الحالية التنويع العمودي أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها(التنويع العمودي ألاسفل)؛ (1)

التنويع الافقي : horizontale diversification وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلائم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت؛

التنويع الجانبي : latérale diversification وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

التنويع الشامل : totale diversification والذي تسعى من خلاله المؤسسات الانتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛ .

التنويع الجغرافي : géographique diversification والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة(تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة؛

التنويع المالي : financière Diversification وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الانشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة .

تنويع الانتاج: وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع االانتاج: (2)

-التنويع الافقي: ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السمع والمنتجات؛

---

(1) نورالدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبين سياسة التصنيع لاحلال الواردات، مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/03/2018، الصفحة 37 ال (2) نفس المرجع السابق صفحة 74

-والتنويع العمودي: ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود؛

تنويع الصادرات: هي تمك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحمية في الاسواق الخارجية.

ثانيا : مؤشرات التنويع الاقتصادي :

هناك العديد من المؤشرات الاحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لاغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، وبعضها يعتمد عمى قياس خاصية التركز Disperion قياس ظاهرة التشتت كمؤشر جيني

أخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال-هيرشمان الذي Concentration يعتبر من أكثر المؤشر ات إستعمالا في قياس درجة التنويع؛ المتغير ات التي تطبق عليها مؤشر ات التنويع كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة تفاوتت في كفاءتها و ملائمتها للاغراض القياس و يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف او على قياس خاصية التركيز او على مفهوم التنوع كمؤشر" هرنفال " الذي يعد اكثر شيوعا وتقدم هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها و تغيراتها عند تقديرها و سنقدم اهمها فيما يلي :

المؤشر الأول: مؤشر ogive index: يكون على النحو التالي :

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si-\frac{1}{n}\right)^2}{\frac{1}{n}}$$

n: هي عدد القطاعات في الاقتصاد (1)

si:هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه (بحصة التشغيل) وهذا يشير الى توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات فاذا كان مساري للواحد (1) فانه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي ومع n من القطاعات يكون التوزيع عادل عند $si = \frac{1}{n}$ اي ان حصة كل قطاع من ايدي العاملة مماثلة واذا كان المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القططاعات المختلفة

1) عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت2011الصفحة 207

المؤشر الثاني : مؤشر انتروبي Entrop index:

في عام 1988توصل كل من Smith و Glbson الى مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي و التركيز القطاعي وهو كاتالي :

$$EL=\sum_{i=1}^{n}\left(si\ LN\left(\frac{1}{Si}\right)\right)$$ حيث ان :

Si:تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي (1)

ان قيمة مؤشر انتروبي تشير الى توزيع الايدي العاملة او توليد الدخل بين الصناعات في البلد

ارتفاع قيمة المؤشر انتروبي تشير الى تنويع كبير نسبيا في حين تشير القيم المينة للمؤشر الى ارتفاع نسبة التركز التخصيص اي انخفاض التنويع

واذا كان المؤشر متكافئان هذا يشير الى مساواة في توزيع الايدي العاملة بين جميع القطاعات

اما اذا كانت قيمة المؤشر في حدها الادنى فان هذا يعني ان التخصص في اعلى حد له اي انعدام التنويع

المؤشر الثالث : مؤشر هرفندال –هيرشمال Herfindahl hirshman :

يعتبر مؤشر هيرشمال من اشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لاي بلد و تتروح قيمته مابين الصفر و الواحد بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع اي التركيز الاقتصادي و يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية : (1)

$$H\text{-}H=\frac{\sqrt{\sum_{i==1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2-\sqrt{\frac{1}{n}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$ حيث ان :

Xi: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع X: الناتج المحلي الاجمالي PIB

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB

(1) بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص333

المؤشر الرابع : مؤشر جيني Index gini:

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة و عدة توزيعها بشكل عادل او متساوي و يعتبر مؤشر جيني من افضل مقاييس التركيز و ابسطها و يعتمد هذا المؤشر على منحنى curve lorenz هناك عدة خصائص لحساب مؤشر جيني منها :

حيث ان : $G=1-\sum_{k=1}^{n}\left((XK+Xk-1)(YK+Yk-1)\right)$

XK: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) يمثل المحور الافقي

YK:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عددالقطاعات) n:عدد القطاعات

تتراوح قيمة المؤشر الجيني بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة و الواحد الصحيح الذي يمثل المساواة التام حيث تكون المساواة عالية جدا اذا زادت قيمة المؤشر

الشكل رقم 01 : gini coefficient

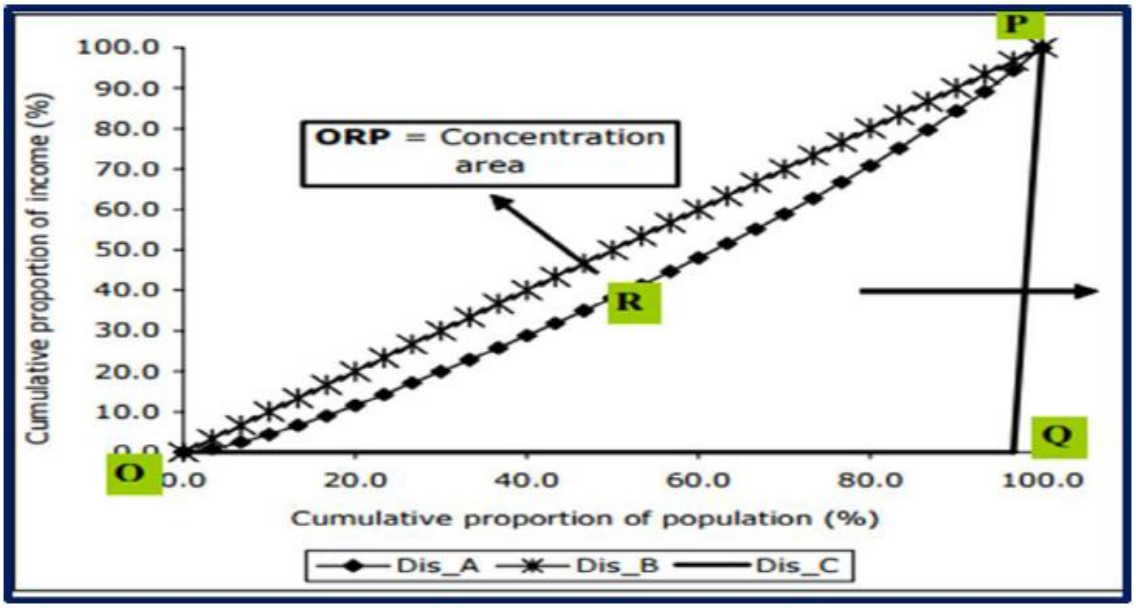

https://www.fao.org/3/a-am352e.pdf,20/12/2021 ,p 2-3

(1) مرجع سبق ذكره كتاب تحقيق التنويع الاقتصادي في اطار التنمية المستدامة في الجزائر بين الفرص والتحديات جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري كلية العلوم الاقتصادية 2021 الصفحة 128 والصفحة 129

بالاضافة الى هذا المؤشر هناك مؤشرات اخرى تعتبر كاداة على مستوى التنويع تتعلق اساسا باداء الاقتصاد الكلي : (1)

درجة التغير الهيكلي

درجة عدم الاستقرار الناتج المحلي الاجمالي و علاقتها بعدم استقرار اسعار النفط

تطور ايرادات النفط كنسبة من مجموع الايرادات

تطور الصادرات الغير نفطية و تكوينها

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

نسبة مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

توزيع ملكية الاصول بين القطاعين العام و الخاص

المؤشر الخامس: مؤشر فلادمير كوسوف Fladimur Cossouv:

ياخذ هذا المؤشر الصيغة التالية : (1)

$$COS=\frac{\sum_{i=1}^{n}\alpha i\times\beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\alpha i^{2}\times\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\beta i^{2}}}}$$ حيث ان :

$i\alpha i$ α : الاهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الاساس

$i\beta i$ β: الاهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة

COS:مؤشر فلادمير كوسوف حيث كلما اصبحت قيمته (0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني , وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية

(1) عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص.94

المطلب الثالث : مستويات التنويع الاقتصادي انماطه و ميكانيزمياته (الاليات)

اولا : مستويات التنويع الاقتصادي :فيكمن التعرض الى مستويين هامين يتمثلان في :

تنويع الإنتاج : (1)

تتبع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسة عندما ترغب في النمو و ذلك للانتقال الى مناطق نشاط مختلفة عن طريق تقديم منجات جديدة الى اسواق جديدة او تقديم منتجات جديدة واضافة بعض اسوق جديدة الى اسواقها الحالية والتنويع في المنتجات هو اضافة منتجات جديدة الى المنتجات الحالية التي تقوم المؤسسة بانتاجها او التعامل فيها كقيام احدى المؤسسات باضافة المكاوي الى منتجاتها الحالية من الغسالات والثلاجات او قيام احد التجار بالتعامل في تنويع المنضفات بالاضافة الى السلع التي يقوم حاليا بتوزيعها فبدلا من الاعتماد على منتج او عدد قليل من المنتجات تختار الادارة الاستيراتيجية التنويع للاقتصاد ككل تحصل تنويع الانتاج ,عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية و الضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة ,الصناعة والخدمات

تنويع التجارة الخارجية :

يرتبط تنويع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات ,فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها الى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة ,فشدة الاعتماد هذه تؤثر في امكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات يكون الحل الامثل للاستمرارها (1)

وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء تنويع اصنافها وذلك لا بتزويد الاسواق الخارجية بالخدمات الاولية فحسب بل ايضا بمنتجات تم معالجتها و تحويلها و تصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الانتاج المحلي , ومنجهة اخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد او مجموعة معينة من السلع سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية و يفقدها استقلاليتها , ولذلك فان تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل اصنافها على عكس الصادرات و ذلك بان يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها , مثل

(1) مرزوق امال، اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقي الوطني الاول حول : المؤ سسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات ، جامعة 8ماي ،1945 25/26 افريل ، 2017كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر ص 4

الاقمشة والسلع الفاخرة ثم تدريجيا اضافة الى كثير من المنتوجات بقدر ما ينظم انتاجها في اراضيه و عوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية (1)

ثانيا : انماط التنويع الاقتصادي

اما بالنسبة لانماط التنويع الاقتصادي فيمكن التعرض الى نمطين هامين يتمثلان في :

تنويع الهيكل الصناعي (الإنتاجي) :

ان تنويع هياكل الانتاج تتطلب تنمية تراكم راس المال البشري واصلاح القطاع العام , واصلاح تشوهات القطاع الخاص والحد من تركز الاسواق و الثروة فيه , وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التوزيع اذ ان طلب السوق العالمي للمنتجات الصناعية غير محدود , في حين ان تنويع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى ممحدود من خلال اوضاع السوق المحلية و شروط التجارة فيها وذلك انه قد تنقلب سريعا ضده و تحد استثماره ونموه ,فضلا على ان النمو القائم على صادرات المواد الاولية يبقى محدودا بالاكتشاف في الدول الاخرى و عرضة لتقلبات الاسعار التي تحد استمرارية و تقلص قيمته و بالتالي التنويع الاقتصادي يمكن ان يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو الانشطة ذات مستويات اعلى من التكنولوجيا والمهارات والتنمية (2)

تنويع الاسواق :

وتحتل نفس القدر من الاهمية اذ ان الاعتماد المفرط على سوق واحدة او عدد قليل من الاسواق يحمل مساوئ واضحة , حيث ان انخفاض في الطلب يمكن ان تؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا او عوضا عن ذلك وجود طلب اكثر استقرار في الاسواق الاخرى و بالاضافة الى ذلك هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول الى اسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية , وعليه فتوزيع الاسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية بالاضافة الى ان التصدير الى اكثر من بلد مؤثر على قدرة البلد على المنافسة دوليا (1)

ثالثا: ميكانيزمات (اليات) التنويع الإقتصادي (2)

يقصد بها الاليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد للاخر , وذلك تبعا للتوجيهات الايديولوجية (الفكرية) مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ,بالاضافة الى طبيعة الظروف و التحولات الداخلية (المحلية) و الدولية (العالمية) لاسيما في جانبها

(1)إبراهيم مشورب، التخلف و التنمية - دراسات اقتصادية- ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، لبنان، 2009، ص 11

(2) طيايبية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الإتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المالحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص.437

الاقتصادي و بالتالي فان تبني بعض هذه الاليات او الاصلاح القائم منها ,يكون انطلاقة حقيقية مفادها تحقيق النمو و التنمية والنهوض الاقتصادي و من بين تلك الاليات نجد : (1)

1 - اعادة الاعتبار للدولة التنموية :

تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع اطلاق عملية تنموية متواصلة ,لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي ,و انما تحدث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي و انطلاقا من ذلك تؤكد الدور الهام والتدخلي و المحفز للدولة التنموية الذي ياخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية (1)

2 - الشراكة الفعالة بين القطاع الخاص و العام :

ان الشراكة بين القطاع العام و الخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه اعضاء من قطاع اقتصادي مشابه او متنوع يساهم مباشرة في اجمالي مشروع الاعمال لمجتمع ما و لمحيطه ,اذ اصبح تطور تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدف استراتيجيا تسعى اليه الدول المتقدمة و النامية على السواء من اجل دفع التنمية و التقدم فيها ,ومن اجل تمكينها من متطلبات اداء الاعمال على اساس معاصر لتحقيق الميزة التنافسية المنشودة و هذا ما يؤدي بها الى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد

3- برامج للاصلاح الاقتصادي : (1)

تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على اساس اليات السوق الحر و تتراوح هذه الاجراءات من تحرير الاسعار في قطاع معين و سلعة معينة الى بيع وحدات القطاع وفقا لما يعرف بالخوصصة, وتتزايد الحاجة الى عملية الاصلاح خاصة في البلدان النامية و بالاخص امام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على انجازها للاهداف اقتصادية كلية سواء متعلقة بتحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) او التزوازن الداخلي (بين الطلب و العرض) و هذا:

اما التثبيت الاقتصادي التي يصممها و يتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية و النقدية و سعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الاجل القصير سنة واحدة غالبا

اما برامج التعديل الهيكلي التي يصممها و يتولى تنفيذها البنك الدولي للانشاء و التعمير و التي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية و التي تتم على الهياكل الانتاجية

(1) توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 59.

المبحث الثاني : بعض التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي

لقد صاحب فوائض الايرادات النفطية المفاجئة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي تحديات اقتصادية على مستوى اقتصاديات الدول النفطية و هذه التحديات هي المرض الهولندي ولعنة الموارد و عدم اليقين

المطلب الأول : تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي

فقد استطاعت النرويج تجنب هذه التحديات من خلال الخطوات التالية :

استخدام الايرادات النفطية و المرض الهولندي *1971- 1980* : (1)

قبل اكتشاف النفط النروجي عام *1969*م كان النرويج يتمتع بالتنويع الاقتصادي و معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي مستقرا نسبيا اذ بلغ *3,3*٪ كمتوسط بين الفترة *1973- 1950*م وقد تضاعفت الايرادات النفطية اربعة مرات خلال الفترة *1974-1973*م نتيجة ارتفاع اسعار النفط مما شجع الحكومة على وضع سياسات تحفيزية مكلفة اقتصاديا والتي رفعت مستويات الدخل الحقيقي *25*٪ خلال ثلاث سنوات *1977-1974*م مما ادى الى ارتفاع قيمة العملة و زيادة الاجور *50*٪ وانخفاض للربحية في القطاع الصناعي فادى ذلك الى انخفاض نمو الصناعة التحويلية مما ادى الى التركيز على الانتاج النفطي و انخفاض التنوع الاقتصادي ان فوائض الايرادات لم تات بما كان متوقعا و في نهاية *1977*بلغت ديون الحكومة النرويجية *50*٪ من الناتج المحلي الاجمالي و تدل هذه المؤشرات على اصابة الاقتصاد النرويجي بالمرض الهولندي خلال المدة *1977-1976*ومن اهم الخطوات التي وضعتها الحكومة النرويجية خلال *1979-1980*لمساعدتها على تجنب المرض الهولندي و ذلك : (2)

التحكم في ادارة فوائض الايرادات النفطية وتم تثميرها في الاقتصاد المحلي اذ لا تؤدي الى اضرار بالصناعات القائمة و تشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط عن طريق تزويد الصناعة النفطية بالمعدات و الخدمات حيث اصبحت المدخلات النرويجية تمثل اكثر من *90*٪من نصيب الصناعة النفطية بين عامين *1994-1972*لقد استطاعت النرويج ان تتجنب المرض الهولندي وذلك برفع مساهمة صادرات الصناعة التحويلية الى *33* ٪من عائدات التصدير عام *1980*م وقطاع النفط الى *28*٪ ورفع قيمة الصادرات غير النفطية مابين عام *1980-1970*م من *33,2* مليار *NOK*الى *89,3*مليار *NOK* (2)

(1) محمد بن نية، مراد محفوظ، استراتيجيات و إجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ،08 العدد ،02 جامعة البليدة ،02 الجزائر، ،2017 صفحة265 و المرجع (2)ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر:حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05 كلية العلوم االاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ،2008 ص .26و25.

فوائض الايرادات النفطية ولعنة الموارد 1981-1985:

ان الاقتصاد النرويجي استطاع التخلص من مصيدة المرض الهولندي في السبعينيات و لكنه وقع في مصيدة لعنة الموارد خلال 1981-1982م لذا اتخذت النرويج بعض الخطوات لتجنب لعنة الموارد منها زيادة التحكم بالايرادات النفطية و اتباع سياسة التقشف و تقليل الانفاق وتحديد الاجور بالاتفاق مع نقابات العمال ومن هنا نشات فكرة تكوين صندوق استثمار النفط في عام 1983يتحكم في الايرادات النفطية لتجنب الاثر السلبي لصدمات اسعار النفط ورفع مستوى المؤسسات الحكومية وفي عام 1984 قررت الحكومة النرويجية انشاء مؤسسة جديدة تسمى \ Direct States Financial interst (SDFI)لادارة مصادر الدخل وبهذا استطاعت الحكومة النرويجية ان ترفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 0,125٪ الى5,35٪عام 1985رغم ارتفاع قيم الصادرات النفطية من 4,9 مليار دولار الى 6,5 مليار دولار (1)

تقلبات الايرادات النفطية وعدم اليقين 1986-1995:

ان الاستخدام المباشر للايرادات النفطية في الاقتصاد المحلي يعرض الاقتصاد الى المخاطر الناجمة عن تقلبات الاسعار للنفط ومنها عدم اليقين لذا اقترح في نهاية الثمانينيات تاسيس الية استخدام غير مباشر للعوائد النفطية ليجعل الاقتصاد اقل عرضة للخطر لذا اتخذت الحكومة النرويجية قرار بتاسيس صندوق النفط في عام 1990 م وتم تحويل الاموال في عام 1996م من خزينة الدولة الى الصندوق البالغة 7,9مليار دولار و الهدف من الصندوق هو فصل العائدات النفطية عن الاستخدام الداخلي و في الوقت نفسه حماية الاقتصاد من التذبذبات العنيفة المحتملة للاسعار النفط فضلا عن معالجة العجز في الموازنة (2)

صندوق النفط النرويجي بين الاستخدام الداخلي و الخارجي 1997-2011: (2)

و يعتمد ذلك على ترشيد الانفاق او ادخار العائدات الفائضة لذا قامت الحكومة النرويجية بانشاء صندوق النفط و حددت له مبادئ و اهداف استطاعت ان تزيد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تنويع نمط الاستخدام و ذلك خلال الفترة 1997-2011حيث قامت النرويج باستخدام التراكم الراسمالي في الصندوق الحكومي في اصول خارجية بهدف تعويض التقلبات في اسعار النفط و تقلبات اسعار العملة حيث نجد تطور حجم الصندوق من 10مليار كرونا في عام 1996الى 500مليار كرونا عام 2001ثم الى 1750مليار كرونا عام 2007اي بنسبة 5٪الى 50٪مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمته الى النحو 80 ٪ في الناتج المحلي الاجمالي كل ذلك ساعد النرويج في التغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات اسعار النفط (1)

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 26 (2) بن نية حميد ومحفوظ مراد، إستراتيجيات وا جراءات و التنويع في الإقتصاد الجزائري، جامعة البليدة،2 الجزائر، الصفحة.262

ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الهيكل الانتاجي :

وقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي عند مقارنته مع القطاعات الاخرى *62٪* مما يعني ان قطاع الخدمات في النرويج مزدهرا و مستوعبا للقوى العاملة عند مستوى انتاجية مرتفعة و ان ارتفاع نسبة مساهمته في الهيكل الانتاجي يدل على ارتفاع التنوع الانتاجي لقد اصبحت النرويج خامس اكبر مصدر للنفط و استطاعت ان تضاعف مبيعاتها العالمية *05* اضعاف من سنة *1995*حتى *2009*و بهذا استطاعت ان تتجنب المرض الهولندي من خلال رفع مساهمة القطاعات الانتاجية غير الاستخراجية في الناتج المحلي الى اكثر من *73٪* من خدمات +صناعات تحويلية +زراعة فقد استطاعت النرويج ايجاد قطاعات صناعية منبثقة من النفط ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي *(1)*

المطلب الثاني : تجربة الامارات العربية في التنويع الاقتصادي

تشير غالبية التقارير و الدراسات حول التنويع الاقتصادي للدول النفطية الى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الامارات على مدى السنوات الماضية حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهمت في تجاوز التحدياات المختلفة التي مر و يمر بها الاقتصاد الاماراتي ومنها تداعيات الازمة المالية العالمية عام *2008*م وكذلك في ظل الانخفاض الواضح للاسعار النفط وما يمثله ذلك للاقتصاديات النفطية حرصت الامارات العربية المتحدة على التطوير المستمر للاقتصادها من خلال اتباع استيراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي باعتمادها على : *(1)*

اعطاء الاولية للتعليم من خلال الانفاق العام على الراسمال البشري

زيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية و الاستثمارية في مختلف ارجاء البلاد وتشمل شبكات الطرق و الانفاق والمباني الاتحادية و مشروع القطار الاتحادي والمبارات الاتحادية الاخرى في امارة عجمان وراس الخيمة و الفجيرة و التي صممت لضمان تمتع تلك الامارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في امارتي ابوضبي و دبي

توجيه الانفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الاخرى و بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع :الصناعات التحويلية ,الطيران ,السياحة ,المصارف ,التجارة والعقارات ,الخدمات و الطاقات البديلة و اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص

ولنجاح استيراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة رافقتها على مر الزمن بجملة من السياسات الداعمة مثل :

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 263 والصفحة 264 و المرجع (2) نفس المرجع السابق بن نية حميد ومحفوظ مراد الصفحة 27

انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي و جلب الاستثمارات الخارجية حيث تم تصنيف الامارات في المرتبة *03*عالميا والاولى في الشرق الاوسط بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من *2013-2015* و اقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة وماتمنحه من مزايا

اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الامارات مقابل الدولار الامريكي و سهولة تحويلها مع عدم فرض اي قيود على اعادة تصدير الارباح او راس المال

ربط دولة الامارات بعالقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية و ذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر و مفتوح في التجارة الدلية و التنافسية *(1)*

كمايلاحظ ارتفاع معدلات الاستثمار الاجنبي في البلاد حيث اصبحت تضخ هذه الاستثمارات ما قيمته *10*مليار دولار سنة *2010* خاصة في مجال السياحة حيث عرفت الامارت طفرة عقارية هائلة و يقدر حجم المشاريع العقارية في الامارات *350*مليار دولار خاصة ما نلاحظه في امارة دبي التي اعتمدت الى تنويع مصادرها و التقليل من الاعتماد على الموارد الطبيعية ووجهت اهتمامها الى التطوير السياحي و المشاريع السياحية الضخمة على غرار فندق برج العرب و برج الخليفة كما اعتمدت الحكومة على انشاء سوق مصرفية و جذب الاستثمارات الاجنبية باعتماد اغراءات على غرار امكانية ملكية الاراضي للاجانب لمدة تصل الى *99* سنة وتجدر الاشارة الى منطقة جبل" علي " التي تحتوي حاليا على اكثر من *7100*شركة بالقرب من مطار "ام كلثوم " ومن اهم مميزات هذه المنطقة الاقتصادية هو خلوها التام من الضرائب الشيء الذي جعل منها من اكثر المواقع جاذبية للاستثمار الاجنبي حيث بعد انطلاقها عام *1985*م ب *19*شركة فقط حيث وصل عدد الشركات في الوقت الحالي *7100*شركة منها *100*شركة مصنفة ضمن قائمة مجلة "فورتشن "للاكبر*500*شركة عالمية كما تعتبر دبي من اكبر الاسواق العالمية للذهب في الوقت الحالي حيث تستحوذ على *40٪* من تجارته العالمية

من الموارد كالسياحة و الاستثمارات الداخلية و الخارجية وحزمة اكثر تنوعا من الصادرات (الذهب ,الالماس ,المجوهرات الخ)بالاضافة الى الاستقرار و السياسة الخارجية المنفتحة والعبء الضريبي الذي يكاد ينعدم دون نسيان الاستثمارات الاجنبية والخدمات المالية والطاقات المتجددة و النقل و السياحة بكل انواعها ولازالت الامارات العربية المتحدة تهدف الى تنويع اكبر وتطوير اكثر وفق مخططات مستقبلية على غرار رؤية الامارات عام *2021* ورؤية ابو ضبي *2030* بعد نجاح مشروع دبي *2015* *(2)*

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 263 والصفحة 264 و المرجع (2) هشام عياد، محددات التنويع الإقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000 – 2013، ملتقى بعنوان: عرض 1 تجارب دولية في مجال التنويع الإقتصادي ومحاولة الاستفادو منها مغاربيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 28 /09/2018، صفحة 4 .

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي

اخذ موضوع التنويع الاقتصادي نطاقا واسعا فهذا الاخير لا يتعلق بالتنمية وحدها بل له العديد من التاثيرات الايجابية في شتى المجالات في هطا المبحث سنسلط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت في مضمونها التنويع الاقتصادي ,سواء كانت مقالات ,مذكرات ,مدخلات ,حيث نصنفها حسب ثلاث انواع :دراسات وطنية , دراسات في الدول العربية ,دراسات اجنبية , وذلك في ثلاث مطالب :

المطلب الأول : دراسات وطنية

المطلب الثاني : دراسات في الدول العربية

المطلب الثالث : دراسات اجنبية

المطلب الأول : دراسات وطنية

لقد قام العديد من الباحثين في وطننا الجزائر بمعالجة موضوع التنويع الاقتصادي , وسنحاول في هذا المطلب ذكر اقرب الدراسات الى دراستنا :

الدراسة الاولى : دراسة الشارف بن عطية سفيان و حاكمي بوحفص بعنوان: التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية لتأثير القطاعات الاساسية خارج المحروقات خلال الفترة 2017-1990 مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد ،10 العدد،02 جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر،2018ص.335

حيث تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة1990 إلى غاية 2017وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو االقتصادي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي98٪ من الايرادات النفطية، هذا الاخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات الادبية فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف الجوانب، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضح لنا تقدير النموذج الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لنا على وجود تأثير القطاعات خارج النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

تتمثل نقاط التشابه كون الدراسة تناولت موضوع التنويع في الاقتصاد الجزائري و كذا في بعض العناصر في الاطار النظري مثل المؤشرات ,الا انه قام بالمقارنة بين النرويج والجزائر بالاضافة الى انها اعتمدت على الدراسة التحليلية و خالية من القياس الاقتصادي

الدراسة الثانية : دراسة ضيف أحمد وعزوز أحمد بعنوان : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14 العدد 19 سنة 2018ص36-13.

حيث تعالج هذه الدراسة الاشكالية الرئيسية : كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة؟ وللاجابة على هذه الإشكالية تم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم التنويع االقتصادي، مؤشراته أهدافه وأهميته، من ثم قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مقياس هيرفندل- هيرشمان، وذلك باالعتماد على نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي االجمالي الجزائري.

فكان من أبرز نتائج هذه الدراسة :

حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان، فإن درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ضعيفة، حيث لوحظ تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنته على الناتج المحلي االجمالي .

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة ألجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صالبة يعتمد على الموارد الاخرى خارج البترول، الا أنه ولحد الان جميع المعطيات تثبت بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الانشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة

تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة في كونها تناولت الواقع الجزائري، لكنها اختلفت فيما يخص علاقتها بالتنويع الاقتصادي ، فهذه المقالة ركزت على العلاقة بين التنويع والتنمية

المطلب الثاني : دراسات في الدول العربية

الدراسة الاولى :دراسة ممدوح عوض خطيب ,اثر التنويع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي, المجلة العربية للعلوم الادارية ,جامعة الكويت ,المجلد *22*,العدد *03*, السنة *2013*, الصفحة 455-485

وتهدف هذه الدراسة الى تقدير مؤشرات التنويع اعتمادا على معامل هيرفندال و هيرشمان للفترة الممتدة من 1970-2013م لخمسة متغيرات :الناتج المحلي الحقيقي ,الصادرات , الواردات ,الايرادات الحكومية و اجمالي راس المال الثابت اضافة الى تقدير معامل مركب التنويع باخذ الوسط الحسابي لمعاملات" هيرفندال " لهذه المتغيرات ,و تهدف كذلك الى تحليل اثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي , ودرست اثر التنويع على النمو الاقتصاي بتفسير معدل النمو الاقتصادي بمعدلات نمو راس المال و قوة العمل والناتج المحلي الحقيقي و المتغير الوهمي ,ومعامل النمو الاقتصادي المركب ,و استخدمت في الدراسة القياسية طريقة المربعات الصغرى العادية وقد اظهرت النتائج القياسية ان ناك علاقة طردية بين مؤشر التنويع و النمو الاقتصادي مفادها ان تزايد او انخفاض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي

الدراسة الثانية :دراسة طارق سليمان مسعود بغني ,التنويع الاقتصادي و اثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014 م ,المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ,جامعة قناة السويس ,كلية التجارة الاسماعيلية ,المقالة 29,المجلد 09,العدد,01الجزء الثاني عام 2018 ,صفحة 630 -617 وتناولت هذه الدراسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي و اثر هذا التنويع على النمو خلال الفترة 1990-2014م والهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع و درجة التنوع في الاقتصاد الليبي واثر هذا التنوع على النمو الاقتصادي و قد استندت الدراسة على فرضية ان الاقتصاد الليبي اقتصاد ضعيف فيه درجة التنوع الاقتصادي و هو ماا نعكس سلبا على عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي الليبي و قد استخدمت الدراسة لتحقيق اهدافها و اختبار فرضياتها للمنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل مؤشرات التي تعكس درجة التنوع ,بالاضافة الى التحليل الاحصائي من خلال معامل "هيرشمان " لتحديد درجة التنوع الاقتصادي , وقد لخصت الدراسة الى ضعف درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي و هو ما انعكس سلبا على عدم الاستقرار النمو الاقتصادي في ليبيا و ظل ارتباط النمو الاقتصادي فيه مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط

مناقشة الدراسات السابقة :من خلال الدراسات العربية السابقة نلاحظ انه هناك تشابه و تقاطع بينهم و مواضيعها كلها تدور حول محور واحد وهو ما مدى درجة التنوع الاقتصادي و سنحاول ابراز اهم نقاط التشابه و الاختلاف لهذه الدراسات :

اوجه التشابه :كل الدراسات السابقة تمحور موضوعها حول التنويع الاقتصادي ,و استخدمت في الدراسة القياسية التحليل الكمي من خلال المؤشرات والتحليل الاحصائي من خلال معامل هيرفيندال و هيرشمان , وتقريبا خرجت كل الدراسات بنفس النتيجة ان هذه الدول لم تنجح في التنويع الاقتصادي مادامت معتمدة على قطاع واحد و القطاع النفطي تمثلت اوجه التشابه بين هذه الاطروحة و دراستنا في الاطار النظري حيث قام بالتطرق للابعاد التنويع الاقتصادي و كذا الاهداف ,و محاولة ايجاد حلول للخروج من الاقتصاديات الريعية ,واختلف فيما يخص الجانب التطبيقي حيث قام الباحث في هذه الاطروحة بالاعتماد على الدراسة التحليلية المقارنة بين بلدتين كما ركز فيها على القطاع الصناعي و في النهاية تلخص هذه الاطروحة الى انه للسياسة الصناعية دور مهم في تسهيل انتهاج سياسة التنويع

المطلب الثالث : دراسات اجنبية

الدراسة الأولى :

commerce international et diversification économique

Jean-Claude Berthélemy

revue d’économie politique ،

سنة 2005،من المجلة ا لمجلد 115 ، الصفحات 591/611.

اقترح الباحث في هذه المقالة مناقشة الحجج المؤيدة لسياسة التنويع الاقتصادي من خلال فحص مكاسب التنويع وكذا محدداته بناءا على تحليل الاقتصاد القياسي المقارن في حوالي أربعين دولة متطورة وناشئة ونامية، كما أظهر أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالاشكال الجديدة للتخصص الدولي و المتمثلة في التجارة البينية والانهيار الدولي لعمليات االانتاج، كما أثبت أن التنويع الناجح إلى المشاركة النشطة في العولمة، كما قام بالتطرق لنظرية امبس و واسزيار التي تخص محددات التنويع االقتصادي ومحاولة اثباتها عبر قياس التنويع ومستوى التنمية الاقتصادية بطريقة المربعات الصغرى العادية. كما قدم بعض التوصيات ابرزها ضرورة تحسين إدماج التنويع والتخصص الدولي والنمو االقتصادي في إطار نظري متماسك، وكذا ضرورة دراسة ديناميات لتنويع لتقييم السرعة التي يمكن بها تصور إحراز تقدم في التنويع.

الدراسة الثانية:

دراسة *Jean Claude Berthelemy* بعنوان :

Commerce international et deversification economique,مجلة *revue deconomie politique*المجلد رقم *115*سنة *2005* ,الصفحات *591—611*

اقترح الباحث في هذه المقالة مناقشة الحجج المؤيدة لسياسة التنويع الاقتصادي من خلال فحص مكاسب التنويع و كذا محدداته بناءا على تحليل الاقتصاد القياسي المقارن في حوالي اربعين دولة متطورة وناشئة ونامية ,كما اظهر ان التنويع الاقتصادي يمكن ان يرتبط ارتباطا وثيقا

بالاشكال الجديدة للتخصص الدولي و المتمثلة في التجارة البينية و الانهيار الدولي لعمليات الانتاج كما اثبت ان التنويع الناجح الى المشاركة النشطة في العولمة كما قام بالتطرق لنظرية "امبس و اسزيار "التي تخص محددات التنويع الاقتصادي و محاولة اثباتها عبر قياس التنويع و مستوى التنمية الاقتصادية بطريقة المربعات الصغرى العادية كما قدم بعض التوصيات ابرزها ضرورة تحسين ادماج التنويع و التخصص الدولي والنمو الاقتصادي في اطار نظري متماسك وكذا ضرورة دراسة ديناميكيات لتنويع وتقييم السرعة التي يمكن بها تصور احراز تقدم في التنويع

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا فيما يخص الاستعانة بالقياس الاقتصادي الا ان هذه الدراسة قد جمعت في مضمونها *40*دولة في حين اننا اكتفينا بدراسة حالة الجزائر فقط

الدراسة الثالثة:

دراسة Borysiak-KatarzynaDosepial Titled"Model of State Management of Petroleum Sector-Case of Norway",Interdisciplinary Political and Cultural Journal, Vol.20, No.1, year 2017.

تناولت هذه الدراسة تاريخ البترول النرويجي وتنظيم أجهزة الدولة وتناولت أيضا الشركات المسؤولة عن قطاع البترول، كما هدفت الى مناقشة التجربة النرويجية الفعالة لادارة المحروقات أي الهيدروكربونات ، وأثرها على بناء مجتمع عادل ومتساوي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج و عدة عوامل أهمها:

الدور المركزي للدولة، والتفاعل الجيد بين سلطات الدولة، الشركات الوطنية، المنظمات ذات الاهتمامات الخاصة ومؤسسات البحث والتطوير

-قطاع البترول النرويجي يمكن التنبؤ به، مستقبلي ومربح

-وجود إجماع سياسي واسع حول ضرورة الحفاظ على الثروة للاجيال القادمة

-معظم البلدان التي لديها قطاع محروقات كالبرازيل والمكسيك، نيجيريا والجزائر والمملكة العربية السعودية، أنغولا وروسيا وماليزيا وفنزويلا ليس لديها قدرة مؤسسية قوية وأنظمة سياسية تنافسية لنسخ جميع جوانب النظام النرويجي؛

على الرغم من الفعالية العالية للنموذج النرويجي لادارة الهيدروكربونات، إلا أنه ليس نوعا من التصميم العام

الدراسة الرابعة :

NahedHebbaz and DouniazedNessraoui Titled "Diversification of Algerian Exports (Reality, Reasons, Approaches), Economic Studies, Vol.21, No.02, year 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجارة الخارجية للجزائر، وأسباب اعتمادها على المحروقات اي الهيدروكربونات ، وكذلك منهجيات النمو وتنويع الصادرات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

-اعتبرت الجزائر تنويع صادراتها إلى منتجات غير نفطية من أولويات السياسة الاقتصادية، من أجل الحد من مخاطر الصدمات المعاكسة وتقلبات أسعار النفط، ومع ذلك كانت النتائج عكسية حيث أصبحت الصادرات أكثر تركيزا؛

-يتطلب تعزيز تنويع الصادرات أو تركيزها مواجهة التحديات التي يفرضها هيكل الانتاج، والافتقار إلى بنية تحتية جيدة؛

-تستلزم استراتيجية تنويع الصادرات الناجحة سياسات اقتصادية داعمة للقدرة التنافسية الخارجية، وتجنب تقلبات أسعار الصرف، فتح النظام التجاري، وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتحسين بيئة الاعمال

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل نكون قد قمنا بالالمام الجانب النظري للتنويع الاقتصادي حيث اقتبسنا اهم ما عرفه وقدمه الباحثون الاقتصاديون وغيرهم من العرب والاجانب للتنويع الاقتصادي في المبحث الاول كما ذكرنا اهميته الكبيرة و كذا اشكاله ومحدداته و مؤشراته بانواعها اما في المبحث الثاني قمنا بذكر اهم الدراسات و المقالات ,المذكرات والاطروحات التي تشبه الدراسة التي قمنا بها الى حد كبير اما في الجانب التطبيقي او النظري او كلاهما معا ,ذلك كله للاطاحة بكل ما يستلزم للقيام بعملية القياس الاقتصادي و اسقاطه على الاقتصاد الجزائري و اقتراح و تقديم توصيات وفوائد ما استنتجناه من شانها دفع اقتصاد بلدنا نحو الأفضل

ما يمكن إستخلاصه في نهاية هذا الفصل، أن التنويع الإقتصادي أضحى ضرورة حتمية وطريق آمن لتجنب التناقضات والإختلالات الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإشراك جميع الموارد المجتمعية المتاحة بهدف تجاوز المخاطر والصدمات، وذلك كونه يعزز القدرة الذاتية للإقتصاد المحلي في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع، ويحرر الإقتصاد من التبعية، ويساهم في الحد من أزماته الناتجة عن التقلبات المستمرة في الأسواق الدولية.

ولتبني إستراتيجيات فعالة للتنويع الإقتصادي لابد من إنتهاج برنامج إقتصادي دقيق ومتكامل يراعي جميع مقومات الإقتصاد الوطني وخصائصه ويضمن نجاحها، على غرار بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي، التي لديها قاعدة موارد قوية من تنويع إقتصادها وصادراتها.

يعتبر التنويع الإقتصادي أحد الحلول المطروحة بشدة للخروج بإقتصاد الدول ليرى نور التطور والتخلص من التبعية للمورد الواحد وجل المخاطر المترتبة عن ذلك، وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي أحد السبل الفعالة التي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والتي سوف نتناول أساسياتها من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

واقع وافاق التنويع

في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري ,لان ذلك يعتبر الطريق الامثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الاسواق الخارجية ,ان الادبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية :

اولا :هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص اخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كاداة لرفع ايرادات الصادرات ,(*wilson 1977*)فالتفكير في التنويع ضمن اطار الموارد الناضبة يبقى مسالة مبدئية الى يومنا هذا

ثانيا :كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الاخطار الناجمة عن التقلبات في ايرادات الصادرات

ثالثا: ان مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الاحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فانه لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الناتج الوطني الاجمالي و لا الى زيادة الصادرات و لا ايضا الى زيادة الانتاج للسوق المحلي

في حالة البلدان النفطية يجب ان يكون مفهوم التنويع شاملا ,فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الانتاج و لتحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر توسع الانشطة الاقتصادية الاخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الاهداف التنموية التي يتم وضعها لرفاهية افراد المجتمع على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها الى حتمية زيادة و تكثيف احلال الواردات فزيادة حجم المنتوجات (عن طريق الاستثمار)غير البترولية بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الاساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الانتاجية، من ثم ذكر أهم الدراسات التي تبنت هذا الموضوع والتي قمنا بالإستدلال ببعض نتائجها، وذلك في مبحثين هما:

المبحث الأول : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني : حتمية التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

سنقوم في هذا المبحث من الفصل الثاني المتعلق بدراسة قياسية ان نتطرق الى الطريقة و الادوات التي استعنا بها في دراستنا و ذلك في ثلاث مطالب وهي :

المطلب الأول : التنويع الاقتصادي في الجزائر

التنويع الاقتصادي في الجزائر سعت الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها، ولازالت تسعى، للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو، والتخلص من التبعية لقطاع واحد الا وهو قطاع المحروقات، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي

البرامج التنموية في الجزائر :مع بداية القرن 21 وتعافي أسعار النفط في الاسواق الدولية انتهجت الجزائر برامج تنموية موزعة على فترات زمنية، وقد سخرت لها مبالغ ضخمة، حيث عرفت الجزائر خمسة برامج تنموية أساسية خلال الفترة 2001-2019 تتمثل في:

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 : (1)

خصص لهذا البرنامج 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، وجه خاصة للقطاعات الرئيسية المتمثلة في :

أشغال كبرى وهياكل قاعدية(2)

تنمية محلية وبشرية ودعم الاصلاحات و دعم قطاع الزراعة والصيد البحري .وتمثلت أهداف :

تنشيط الطلب الكلي؛ تقوية الانشطة الاقتصادية التي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب العمل؛ توفير الاحتياجات الضرورية للسكان من حيث تنمية الموارد البشرية؛ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بتحفيز وتقوية النشاطات الاقتصادية.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :(3)

رصد له مبلغ 155 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضخم كان من الممكن أن يساهم في توفير الاطار الافضل للمعيشة، فضال عن توفيره للارضية المحفزة للاستثمار الاجنبي والخاص المحلي

(1)رابح قميحة، برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الانعاش الاقتصادي ،2001-2014 دراسات استراتيجية، المجلد،10 العدد،19 ،2014 ص70 (2) هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خالل الفترة ،2001-2019 مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد،05 ،الصفحة 40 (3)وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد،02 العدد،03 ،2019 ص.116

من أهم الاهداف التي سعى إلى تحقيقها هي:

-تحسين المستوى المعيشي للافراد؛ دعم التنمية الاقتصادية؛ -تطوير البنى التحتية؛ -تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي

البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 :

هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني، رصد له مبلغ 286 مليار دولار أمريكي، تم تقسيم جل قيمته على:

-القطاعات الانتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

-القطاعات غير الانتاجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

هدف هذا البرنامج إلى عدة أهداف نذكر منها: (1)

-دعم التنمية البشرية؛ محاربة البطالة

-تحسين التعليم في مختلف الاطوار، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛

-تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين إمدادات المياه الصالحة للشرب، والكهرباء والغاز الطبيعي، ودفع قطاع الاشغال العمومية؛ تحسين الامن الغذائي للبلاد

-دعم الجماعات المحلية والامن والحماية المدنية، وتحسين المستوى الصحي

-انجاز مشاريع كبرى خاصة بالنسبة للطرق والسكك الحديدية

برنامج توطيد النمو االقتصادي 2015-2019 : (2)

يعتبر برنامج تكميلي للبرامج السابقة، دخل حيز التنفيذ سنة 2015 وتم فتح حساب -143 302عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 و من بين أهداف هذا البرنامج:

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 39 و الصفحة40 (2) عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة االقتصاد والتنمية البشرية، المجلد،06 العدد،01 ،2015 ص .97

-تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019

-االاولوية للاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية

-مواصلة محاربة البطالة وتشجيع الاستثمار

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان

-إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع العمالة المؤهلة

النموذج الجديد للنمو 2016-2030 :(1)

صودق على هذا البرنامج سنة ،2016 وذلك في ظل الانخفاض المستمر للاسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية، تم وضعه ضمن 3 مراحل هي:

مرحلة الاقلاع:2016-2019 تهدف الجزائر إلى:

-تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير

مرحلة الانتقال :2020-2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي

مرحلة الاستقرار :2026-2030 تهدف الى تحقيق معدل نمو سنوي يصل الى 6.5%خارج قطاع المحروقات(2)

ومن الاهداف العامة لهذا البرنامج :عصرنة القطاع الفلاحي الانتقال الطاقوي و تنويع الصادرات

المطلب الثاني : إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي(3) .

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع الحر وقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

(1) مجلة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة د. ضيف أحمد جامعة البويرة – الجزائر د.عزوز أحمد جامعة البويرة – الجزائر 11 تاريخ النشر: 29-10-2018 الصفحة 24 والمرجع (2) سبق ذكره الصفحة 40 و المرجع(2) نفسه، ص .21 و(3) عاشور مزريق، مناد العالية، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية ، 2019مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد،16 العدد،22 ،2020 ص .211

القطاع الفلاحي: تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الاوربية فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة و موارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته لكي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني .ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية :(1)

الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

الموارد المطرية: رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4 مليون كلم2 ، إلا أن حوالي % 93 من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة8% ، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها ب 7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م 3 بنسبة% 92 ، وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها حيث ان 93%من مساحة الجزائر تسقط عليها أمطار بنسبة8% من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، و 7% من مساحة الجزائر تتساقط عليها % 92 من إجمالي الأمطار المتساقطة. (2)

الموارد الجوفية: تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار م 3 في السنة موزعة بين 2 مليار م 3 في الشمال، و 5 مليار م3 في الجنوب، ويستغل منها في الشمال ما نسبته % 93 أي (1.8 مليار م /3 السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض و الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابه، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف (2)

الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار نسبة الاستغلال لا تتعدى20% من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري(1)

(1) نفس المرجع السابق مجلة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله الصفحة 24 (2) احمد حمزة بالي ، " واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول اقتصادايت المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبرب 01/ ديسمرب ،2011 جامعة بسكرة، ص 30

كولاية الوادي، وولاية بسكرة .ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي و إمكانية التصدير للخارج ،ليصبح القطاع الفلاحي من بدائل قطاع المحروقات (2)

الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980 ، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة .ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع . .(1)

-**القطاع الصناعي:** إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما :مرحلة الصناعات (1985، ومرحلة خصخصة المؤسسات) 1986إلى يومنا هذا - .(المصنعة. 1962) (1)

مرحلة الصناعات المصنعة 1962 -1985: تميزت هذه الفترة هيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص لمركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد . .(2)

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي1967 و 1977بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة فيكل من المخطط الثلاثي 1967و1969 والمخططين الرباعيين 1970 و 1973و 1974 و1977 وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى اثر من النصف خلال عشرة سنوات كانت % 48 سنة 1967وأصبحت % 24سنة 1977 وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي.

---

(1) نفس المرجع السابق مجلة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله الصفحة 24- 25 (2) خوجة سهام، القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2 الجزائر، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- المانيا . ص .136.

مرحلة خصخصة 1986 وقتنا هذا: إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد. إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة1989.

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت % 7سنة 2003 لتنتقل إلى% 5.5 سنة 2008 لتتحسن سنة 2016وتصبح% 7.5 ،ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار (1)

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

-تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.

-تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.

-ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر و إعادة تأهيل المؤسسات.

3-القطاع السياحي:

يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة و يحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، والبنية التحتية .

3-1-المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن

(1) نفس المرجع السابق مجلة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله الصفحة 25- 26

الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر اكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر ب 2381741 كلم2 ، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة(1)

تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:

المقومات التاريخية والثقافية: تعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي :الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و 8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسه، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة . (2)
كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل :التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة

3-3المقومات المادية : إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر ب .% 12.5 وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بان هذه النسبة تفوق% 100 ،أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثرمن تعداد سكانها ومع توفير كامل الخدمات لهم من إقامة، نقل، غذاء...الخ

(1) نفس المرجع السابق 2018 الصفحة 26 (2)صورية مساني ، الاستثمار السياحي كبديل استيراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة ،2014-1995 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف،1 ،2019-2018 ص243 ص 244

المطلب الثالث :واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر :

إن دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المشار إليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

الناتج الوطني والناتج الداخلي : (1)

اولا- الناتج الداخلي الخام PIB : 1 تعددت تعاريف الناتج الداخلي الخام وأهمها:

عرفه مارشال: علي أنه عبارة عن كمية الانتاج السنوي من السلع المادية والغير مادية ،بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

عرفه سام و لسون: انه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة اصحاب عوامل الانتاج، والتي تتكون من الأجور، الفائدة الصافية على القروض والسندات، الربح الصافي للملكية الخاصة، أرباح الشركات، الدخل الصافي للمشروعات الفردية ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه مجموع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مما سبق يتضح أن أهم ما يرتكز عليه في قياس الناتج الداخلي الخام ما يلي: (2)

جميع السلع والخدمات النهائية: بالنسبة لكلمة جميع التي وردت في التعريف، فإن معناها ينطوي على شمولية حسابات الناتج المحلي الاجمالي لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في الاقتصاد تدخل ضمن حسابات وخدمات باجير المنازل، والخدمات المصرفية والسياحة العلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي بل إن حسابات الناتج باخذ في الاعتبار حساب الاجار الذي كان يجب أن يدفعه مالك المنزل لنفسه وكأنه مستأجر للمنزل، وذلك تفعيلا لفكرة الفرصة البديلة ، ومن هنا فإن الناتج المحلي الاجمالي يحتوي على قيمة السلع النهائية(3)

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 26- 27 (2) :حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان ،2010 ص .63 (3) خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان ،2006 ص 107

القيمة السوقية: وذلك حتى يسهل تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة، فكيف يمكن أن نجمع المنتجات الاقتصادية الغير متجانسة مثل (السيارات، الفواكه، الخدمات البنكية، التأمينات وغيرها...)، فالتغير النقدي هو الوسيلة التي تعالج ذلك، فما علينا الى أن نضرب كمية السلعة Aفي ثمن السلعة A (1)

–إعتماد فترة زمنية معينة: حيث من الضروري عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد أن يتم تحديد الفترة الزمنية التي يحسب لها الناتج، وقد اعتادت الدول أن ها خذ بمعيار السنة الميلادية التي تبدأ في 01/01من كل عام وتنتهي في 12/31 من ذا لك العام، كما اعتمدت بعض الدول بداتها أخرى لسنوات الانتاجية، منها من يبدأ في 07/01 وينتهي في 06/30 من العام التالي، أو على أساس الربح السنوي لأغراض المقارنة أو القياس،

الناتج الوطني الخام: (2)

يعرف الناتج الوطني الإجمالي لدولة ما بانه مجموع السلع والخدمات النهائية، التي يقوم بانتاجها أفراد المجتمع سواء ً داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقصد بها افراد االمجتمع المواطنون سواء ً كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين. (3)

و إن مستوى الناتج الوطني ممكن ان يتزايد أو يتناقص وذلك يعود إلى عوامل مختلفة أهمها:

حجم عوامل الإنتاج

مستوى كفاءة عوامل الإنتاج

شكل التناسب بين عوامل الإنتاج

مستوى توظيف عوامل الإنتاج

طريقة تخصيص أو إستخدام عوامل الإنتاج

الاطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج

(1)نفس المرجع السابق الصفحة 11 (2) السيد محمد السرايا و علي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص .38 (3) حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان، 2010 ص .6

فالناتج الوطني الاجمالي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه عوا ئد عناصر الإنتاج الوطنية تعمل في الخارج مطروحا منه عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية تعمل في الداخل وفقا للعلاقة التالية: PNB = PIB + (RR – RV)

حيث تمثل (RV – RR) :صافي عوائد عناصر الإنتاج من و إلى الخارج

PNB: الناتج الوطني الاجمالي

PIB : الناتج المحلي الإجمالي [1]

ويقصد بالناتج الوطني عموما، مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال سنة، وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة، أي نتيجة إسهامها في تحقيق الناتج القومي، أي ان الدخل الوطني يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، [2]

-نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس مجمع الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه سابقا .وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N) نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم . القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. و الجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة12 و الصفحة 11 (2) محمد روان السمان و مجد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، "مبادى، التحليل الاقتصادي"، دار الثقافة، عمان، ،2011 ص .180.

الجدول رقم 01 : النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB 2000 للفترة2023

السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2000	10,09	48,31	8,47	8,51	8,04	16.51
2001	11.94	42.94	9.13	9.28	8.8	17.91
2002	11.44	41.61	9.26	10.15	9.35	18.19
2003	11.99	44.52	8.27	9.33	9.09	16.79
2004	13.81	46.46	7.61	8.99	10.05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.05	13.58
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.82
2008	7.81	54.58	5.35	9.34	8.91	13.78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	11.12	9.46	16.37
2012	11.39	44.99	5.84	11.30	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.53	25.62	7.38	14.93	13.37	23.18
2016	16.39	23.77	7.50	15.27	13.79	23.29
2017	15.82	26.99	7.45	15.10	14.01	20.63
2018	15.40	29.45	7.16	14.31	13.58	20.09
2019	16.05	25.32	7.40	15.81	14.24	21.19
2020	20.92	16.98	8.40	17.57	15.30	22.97
2021	12,20	22,2	5,6	11,7	15,4	25,7
2022	11,60	31,1	4,9	10,5	13,3	22,2
2023	13,20	34,7	4,9	10,7	14,7	26,0

المصدر : البنك المركزي الجزائري

يوضح لنا الجدول السابق أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل نسبة كبيرة جدا

-تحليل و قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1-قطاع المحروقات: يمثل قطاع المحروقات أكبر نسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر

لكن هذه النسبة شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الظروف السائدة في السوق الدولية للنفط حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام تتحدد حسب سعر النفط في السوق الدولية، إذ سجلت أكبر نسبة سنة 2000 قدرها 48.31 بالمائة من الناتج المحلي الخام وذلك بسبب إرتفاع سعر النفط الذي سجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 112.9 دولار للبرميل.و تسجل نسبة المحروقات اعلى نسبة في الناتج المحلي بمتوسط قدره 39.72بالمائة خلال الفترة 2000 الى غاية 2023

2-قطاع الفلاحة: يساهم قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2023 بنسبة حوالي 13.20 بالمائة في المتوسط، وهي نسبة تعتبر ضعيفة جدا لدولة بحجم الجزائر تمتلك مؤهلات وإمكانيات طبيعية هائلة.و تسجل نسبة الفلاحة والزراعة اقل نسبة في الناتج المحلي بمتوسط 12.53 بالمائمة خلال الفترة 2000 الى غاية 2023 و يحتل المرتبة الثالثة

3-قطاع الصناعة: تسجل الصناعة أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام بمتوسط 6.74 بالمائة خلال الفترة 2000 – 2023 وذلك بسبب ضعف التسيير والتنظيم، وضعف القطاع الوطني الخاص والإستثمارات الأجنبية المباشرةو يحتل المرتبة السادسة هذا القطاع

4-البناء و الأشغال العمومية: يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام بنسبة مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2020 أقصى قيمة له بنسبة 17.57 بالمائة، وتعود هذه النسبة لحجم الاستثمارات العمومية في القطاع خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها.وتسجل نسبة البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي بمتوسط 11.63بالمائة خلال الفترة 2000 الى غاية 2023 و يحتل المرتبة الرابعة هذا القطاع

5-قطاع خدمات الإدارات العمومية و خارج الإدارات العمومية و التجارة: يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، . و تسجل نسبة قطاع الخدمات والإدارات العمومية وخارج الإدارات العمومية . والتجارة بمتوسط 18.82بالمائة خلال الفترة 2000 الى غاية 2023

6-النقل والاتصالات : تسجل نسبة النقل و الاتصالات في الناتج المحلي بمتوسط 11.45 بالمائة خلال الفترة 2000 الى غاية 2023 وتحتل المرتبة في نسبة المساهمة في الناتج المحلي و يحتل المرتبة الخامسة هذا القطاع

قيمة مؤشر هرفندل و هيرشمان في الجزائر : $H\text{-}H=\frac{\sqrt{\sum_{i==1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2-\sqrt{\frac{1}{n}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$

أما بالنسبة للإحصائيات فنستعين بالجدول السابق ، الذي يحدد لنا قيمة xi, و لدينا x=6و بالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة و الجدول التالي يبين قيمة مؤشر هرفندل وهيرشمان في الجزائر خلال الفتر 2000الى 2023 لكل سنة

أما الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم 01 وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة ا ولجدول التالي يبين لنا قيمة HH لكل سنة:

الجدول رقم 02 : قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان H .H في الجزائر 2000 PIB للفترة2023

السنة	قيمة H.H	السنة	قيمة H.H
2000	0.215	2012	0.187
2001	0.164	2013	0.130
2002	0.149	2014	0.101
2003	0.179	2015	0.046
2004	0.199	2016	0.038
2005	0.278	2017	0.043
2006	0.287	2018	0.056
2007	0.266	2019	0.037
2008	0.299	2020	0.175
2009	0.134	2021	0.195
2010	0.175	2022	0.233
2011	0.206	2023	0.201
2012	0.187		

المصدر من اعداد البحث بالاعتماد على معادلة هرفندال هيرشمان HH والجدول رقم 1

من الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر من سنة 2000 إلى سنة 2002 ، ثم بعد ذالك نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2003 إلى سنة 2008 من 0.179 إلى 0.299 ثم عودة إلى انخفاض سنة 2009 ثم ارتفاعه سنة 2011 ، ومن سنة2012 إلى غاية 2023 نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر لتقارب الصفر 0.201 عام 2023، وبالتالي يمكن قول أن الاقتصاد

الجزائري أصبح أكثر تنوعا أو هناك تفسير أخر، لأن حساب قيمة مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة،وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يصلح لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 03 : تطور حجم الصادرات الجزائرية من الفترة 2000 للفترة2023

السنة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	612	32	44	465	11	47	13
2001	684	28	37	504	22	45	12
2002	734	35	51	551	20	50	27
2003	673	48	50	509	1	30	35
2004	658	66	97	430	0	50	15
2005	470	67	136	481	0	37	19
2006	1132	73	195	765	1	44	44
2007	980	88	170	640	1	46	35
2008	1387	119	334	834	1	67	32
2009	766	113	169	393	0	42	49
2010	967	306	165	434	1	27	34
2011	1227	355	161	660	0	35	16
2012	1152	315	168	618	0	32	19
2013	1050	404	109	492	0	29	16
2014	1634	323	110	1173	1	16	11
2015	1485	238	107	1111	0	18	11
2016	1391	326	84	909	0	53	18
2017	1367	350	73	845	0	78	20
2018	2218	373	93	1626	0	90	33
2019	2068	408	96	1445	0	83	36
2020	1909	437	71	1287	0	77	37
2021	4495	576	182	3486	1	188	63
2022	5815	269	263	5086	2	84	111
2023	2348	154	137	2001	1	24	33

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على العديد من المصادر

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : : 1963–2010, P :18.

-CNIS, série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P:05.

التقريرات السنوية لدى البنك المركزي الجزائري

الوحدة المستعملة في الجدول هي وحدة واحدة لكل سلعة ومنتوج مصنع او نصف مصنع

نلاحظ من خلال الجدول السابق بان نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تقدم و تطور خلال السنوات الأخيرة حيث كانت تمثل نسب ضئيلة مثلا سنة 2000عرفت قيمة 612 لترتفع في اعلى نسبة سنة 2022 بقيمة 5815 ومنه هذا يعتبر إيجابي للاقتصاد الجزائري مقارنة بالسنوات السابقة ولكنها تعتب ضئيلة مقارنة مع قطاع المحروقات ومنه يحتل قطاع المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات و تحتل في المرتبة الثانية الغذائية و بعدها قطاع المواد الأولية في المرتبة الثالثة وفي المرتبة التجهيزات الصناعية و في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية و في المرتبة السادسة التجهيزات الفلاحية بنسبة ضئيلة جدا

المبحث الثاني : حتمية التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري

قد يصيب الاقتصاد الجزائري العديد من الامراض والازمات والمقصود بالمرض هنا هو حدوث اختلال في تفاعلات الاقتصاد سببها تراجع القطاعات الرئيسية في مقابل زيادة إيرادات الثروات الطبيعية التي تصيب بشكل كبير الدول الريعية

المطلب الأول : حجم الصادرات النفطية و غير النفطية في الجزائر

يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم المسائل التي احتلت مكانة مهمة في البحث والفكر الإقتصاديين وبذلك سنقوم بتحليل حجم الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 04 : حجم الصادرات النفطية و غير نفطية في الجزائر من الفترة 2000 للفترة2023

القطاع	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة مليار دولار	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة مليار دولار	النسبة المئوية
2000	***21.06***	97,27	***0.59***	2,73	**21,65**	100
2001	***18.53***	97,07	***0.56***	2,93	**19,09**	100
2002	***18.11***	96,79	***0.60***	3,21	**18,71**	100
2003	***23.99***	98,08	***0.47***	1,92	**24,46**	100
2004	***31.55***	97,92	***0.67***	2,08	**32,22**	100
2005	***45.59***	98,40	***0.74***	1,60	**46,33**	100
2006	***53.61***	97,94	***1.13***	2,06	**54,74**	100
2007	***59.61***	98,37	***0.99***	1,63	**60,6**	100
2008	***77.19***	98,22	***1.40***	1,78	**78,59**	100
2009	***44.41***	98,30	***0.77***	1,70	**45,18**	100
2010	***56.12***	98,30	***0.97***	1,70	**57,09**	100
2011	***71.661***	98,32	***1.227***	1,68	**72,888**	100
2012	***70.583***	98,39	***1.153***	1,61	**71,736**	100
2013	***63.327***	98,37	***1.050***	1,63	**64,377**	100
2014	***58.462***	97,20	***1.687***	2,80	**60,149**	100
2015	***33.081***	95,70	***1.485***	4,30	**34,566**	100
2016	***27.918***	95,25	***1.393***	4,75	**29,311**	100
2017	**33.20**	94.61	**1.89**	5.38	**35.09**	100
2018	***38.338***	93.13	**2.89**	6,87	**41.228**	100
2019	***33.248***	92.80	***2.07***	7.20	**35.318**	100
2020	***20.728***	91.92	**1. 91**	8.08	**22.638**	100
2021	***35.918***	88.34	***4.495***	11.66	**40.413**	100
2022	***59.900***	91.15	***5.815***	8.85	**65.715**	100
2023	***27.918***	91.18	***5.711***	8.82	**33.629**	100

المصدر: السنوية لبنك الجزائر من2000 - 2023

الوحدة المستعملة في الجدول رقم03 هي :

النسبة المستعملة في الجدول هي النسبة المئوية و القيم الأخرى ب قيمة مليار دولار

من خلال الجدول يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 93.20% من إجمالي الصادرات حيث تراوحت نسبتها في الفترة **من2000 - 2023** ما بين93.20% و و98.3% حيث مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك ب 18.11 مليار دولار ثم عرفت صادرات النفط عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته الذي استمر إلى غاية2008 وفي

هذه السنة سجلت الجزائر أعلى حصيلة ب 77.19 مليار دولار، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى نسبها ضئيلة جدا ومساهمتها في إجمالي الصادرات على مر سنوات الدراسة تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتعدى نسبة6.8% بناتج 2.83 مليار دولار سنة 2018 وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة لل صادرات الكلية، ومنه يبقى مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا مقارنة بالصادرات النفطية التي تحتل نسبة كبيرة جدا تقارب 100%

في سنة2017 تم تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 54.2% مقابل19.3% في 2017 مما ول د احتيا ج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 1206.5مليار دينار وهذا ما أدى إلى عجز في الموازنة العامة حيث بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 1662.3 مليار دينار تمت تغطية جزء منه بالاقتطاع الأخير(اي 4مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات، الذي استنفذ كليا، ومن التمويل المصرفي، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطا ر التمويل غير التقليدي.

وفي سنة 2021 ارتفعت نسبة قيمة الصدارات خارج قطاع المحروقات لتسجل نسبة 11.66 % وفي عام 2022بلغت نسبة 8.85 %وفي سنة 2023بلغت نسبة 8.82% ولكنها تبقى ضئيلة مقارنة مع قطاع المحروقات الذي سجل نسبة 91.15% سنة2022 و سجل نسبة 91.18 %سنة 2023

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الإقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الإقتصاد الجزائري ضمن الإقتصاديات التي تعاني من إستفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل إقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثي را بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة(الدولار والأورو) من جهة اخرى

الشكل رقم 02 : قيمة الصادرات خارج المحروقات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000 الى الفترة2023

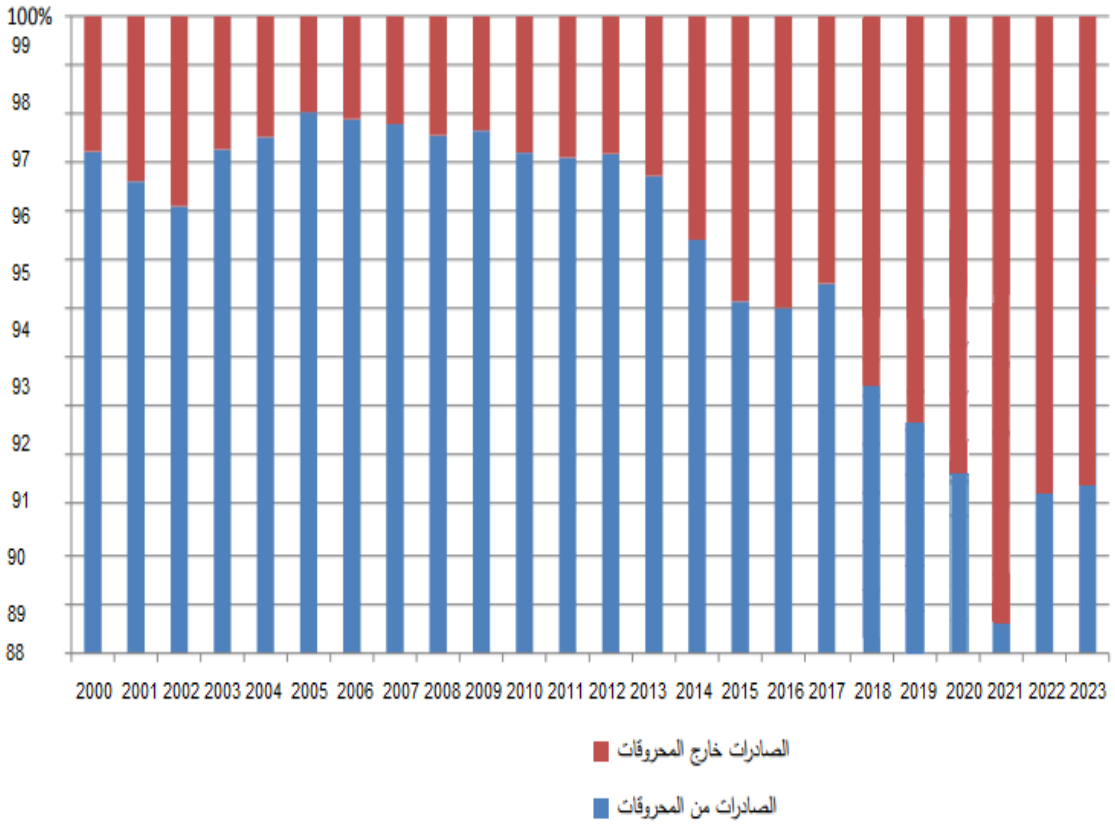

المصدر من اعتماد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 4

من خلال الشكل، بالكاد يمكننا هنا ملاحظة الارتفاع الطفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات مقارنة بحجم الصادرات من المحروقات أي انه لايوجد هناك تنوع في الصادرات او خطط فعلية تهدف لتحقيق هذا التنويع ما يفسر الزيادة المتدنية جدا في حجم الصادرات

ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:

إصلاح الإطار العام لإدارة الإقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد. (1)

المرجع(1) مرجع سبق ذكره مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 06 / العـدد: 01 السنة 2021 ، ص -187 2 التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصـاد الجزائـري–المسيلة الصفحة 196

تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة .

إصلاح القطاع العام لرفع كفائته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه (1)

إصلاح القطاع الخاص والعمل عل خلق جو تنافس ي متنوع ليسلهم في تنويع الصادرات والإقتصاد بصورة عامة، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل.

بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد

المطلب الثاني : اهم مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثل في إنشاء صناعات ناجح ة في مجا ل البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية ، وكذا في تنمية منتجاته ا الفلاحية، وتنمية قطا ع الخدمات، وإحراز بعض التقد م في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثما ر الأجنبي المباشر، والتي تجسد ت في إطار خططه ا التنموية الت ي تبنتها منذ الاستقلال، وبهد ف تقيي م والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودا ت في تنويع الاقتصاد الوطني سوف نعتمد على الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنويع الاقتصادي، زاد مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي . (1)

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخرجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، إضافة إلى عدم الاستقرار للوضعية الاقتصادية في الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي وسنذكربعض العراقيل التي جعلت من سياسة التنويع الاقتصادي أمرا بالغ الصعوبة .حسب تقارير الهيئات الاقتصادية المختصة فإن الجزائر تعتبرمن الدول الاقل تنوعا في اقتصادها إذ تحتل المرتبة ما قبل الاخيربعد العراق من حيث صادرات خارج المحروقات والمرتبة االرابعة من حيث نسبة الايرادات غيرالنفطية كنسبة من مجموع الايرادات المالية العامة بنسبة. 38 % ومنه سنوضح قيمة الصادرات خارج المحروقات و قيمة الصادرات من المحروقات بمنحنى بياني (1)

المرجع(1) نفس المرجع السابق ص 200

الشكل رقم 03 : توضيح قيمة الصادرات من المحروقات و الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 الى الفترة2023

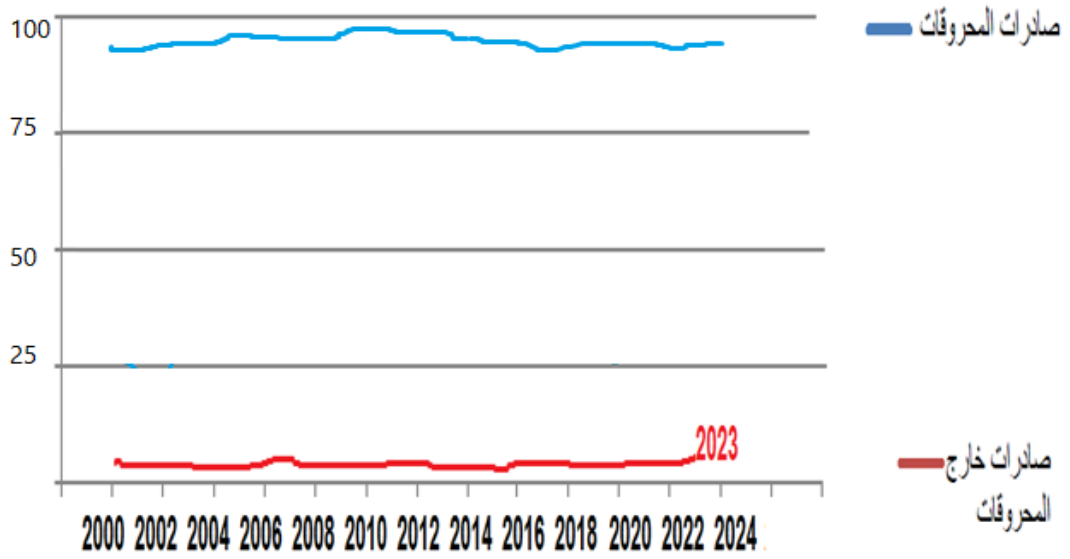

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 4

نلاحظ من خلال المنحنى ضعف كبير في القيمة الصادا رت خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة من 2000 الى غاية 2023قدرت قيمتها ب نسب ضئيلة

أولا : واقع القطاع الصناعي في الجزائر (1)

أضحت مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر من القضايا الملحة وذلك لاعتمادها على مصدر واحد الا وهو النفط أو كما يطلق عليه الباحثين الذهب الاسود أو الثروة ناضبة الذي تكتنفه مخاطر جمة، وذلك الارتباط أسعاره بالاسواق العالمية وما يجري عليها من تقلبات حادة بين الحين والاخر، وضمن هذا الاطار سنحاول تسليط الضوء على قضية التنويع في تحليل قطاعات الاقتصادية. (2)

(1) واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .د. سالمة وفاء أستاذة محاضرة ب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة والطالبة ولهة وردة مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 13/ 2018 الصفحة 142 : (2)زوزي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،مجة الباحث، العدد،08،2010جامعة ورقلة، الجزائر، ص176.

خصائص القطاع الصناعي في الجزائر:

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، و منها بعض الصفات اليت رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت و كأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر و تتجلى هذه الخصائص في :

أولا: ضعف الانتاج الصناعي: (1)

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي ، و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي مل تستطع أن تصنع سلعا إستيراتيجية تسمح هلا بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حيق في تلك الصناعات اليت زاولتها منذ فرتة طويلة مل تستطع التخصص فيها و إنتاجها بكميات 1كبرية و أذواق متطورة و جودة متميزة.

بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية وهكذا اضطرت الصناعة المحلية- خاصة التحويلية – الا أن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية اليت تتمتع هبا .حيث بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه ألجل بقائها، ألهنا بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الاسواق السهلة، ومنه لم تكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا ثانيا: الحماية و ضعف القدرة على المنافسة: (2)

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل نع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمة أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الانتاج

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 142 (2) زوزي محمد، إستيراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،جملة الباحث، العدد،08،2010جامعة ورقلة، الجزائر، ص.176

ثانيا: الحماية و ضعف القدرة على المنافسة: (1)

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل نع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمة أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الانتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة

ثالثا: العلاقة مع السوق الخارجية:

إن التوسع في السياسة الصناعية اليت تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية و خاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمني مستلزماتها من مواد أولية و التجهيز ات و المساعدة الاجنبية، و كذلك في مجال تجديد و تطوير تكنولوجيا الانتاج الخاصة بها ، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها و شروطها المجحفة في كثير من الاحيان.

أسباب فشل استراتيجيات التصنيع ومعوقاته: (2)

إن سبب تعثر نمو القطاع الصناعي في الجزائر هو ليس نتيجة انعدام المشاريع أو الامكانيات سواء المادية أو البشرية، او من بسبب العوائق و العراقيل اليت تقف حاجزا أمام ذلك، لكن الحكومة الجزائرية اعتمدت عدة أساليب وسياسات الانعاش هذا القطاع

أولا: أسباب فشل استر اتيجيات تنمية القطاع الصناعي.

يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف الاستيراتييجيات التي تبنتها الجزائر من اجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداءا من فرتة تنفيذ برامج الاصلاح إلى عدة عوامل مباشرة و أخرى غري مباشرة.

يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستيراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص و المشاكل العديدة التي عرفتها تنفيذ تلك المشاريع و التي من أبرزها :

(1) الصفحة 142 و الصفحة 143 والمرجع (2) الصفحة 146 واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .د. سالمة وفاء أستاذة محاضرة ب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة والطالبة ولهة وردة مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد /13 2018

ـ فشل مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغرية و المتوسطة من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حو الي 90755 مؤسسة و توفري أكثر من 945000منصب شغل، و ذلك نتيجة الدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، و بقروض بنكية بفوائد منخفضة،إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي، و الدليل على ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغرية و المتوسطة لم يتجاوز 6 % كما أهنا اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية و الزراعية، ويعود سبب فشل الى : (1)

الضعف الواضح في التسيير الإداري و التقني ، بالاضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي و مراعاتها للبعد التسويقي

فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجي ، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، و برنامج وزارة المؤسسات الصغرية و المتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي ، حيث أن عملية التأهيل مل تعطي النتائج المنتضرة رغم إعادة تفعيلها في إطار إستيراتيجية التصنيع.

ضعف إقبال المستثمر الأجنبي :

بقي حجم الاستثمارات الاجنبية في االجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي، و ذلك بالرغم من جناح مع من الشركات الاجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية،غير أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر الى الامكانيات و الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، و كذا بالنظر الى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر بعيدا كل البعد عن االمعايير الدولية

- الاسباب الغير مباشرة: (2)

يمكن الاعتبار أن الاسباب الغير مباشرة لفشل مشاريع إستيراتيبجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة غير أن أبرزها:

الظروف الدولية و العولمة:

---

(1) نفس المرجع السابق واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره الصفحة 146 و الصفحة 147 : (2) نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالاهداف في نمذجة النظم الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ن جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة ،2015 ص.6

إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا و بصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري،و ذلك بالرغم أن الجزائر الى تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها أغلب منتجاتها الصناعية، و قد تضاعفت تلك الاثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الاورو -متوسطية و منطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية و الكمية،مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الاجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي و لألساليب التسويقية(1)

تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2023 2000

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2023- 2000:

فاقت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عتبة 50٪ وهذا مرتبط بانتعاش قطاع الطاقة و المحروقات نتيجة تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية زيادة الى ارتفاع الانتاج من حوالي 1.31 مليون برميل في اليوم سنة 2004 الى حوالي 1.43مليون برميل سنة 2006

لكن بعد سنة 2008تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام الى حدود ٪ 39 و 32٪ سنتي 2012 و 2014 على التوالي و السبب في ذلك تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47٪ سنة 2008 الى 28٪ سنة 2014

(1) نفس المرجع السابق واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويرهالصفحة 147 و الصفحة 148

الجدول رقم 05 : نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من الفترة 2000 للفترة 2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	46.96 مليار دولار أمريكي	42.22 مليار دولار أمريكي	39.52 مليار دولار أمريكي	41.52 مليار دولار أمريكي	42.49 مليار دولار أمريكي
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	50.04 مليار دولار أمريكي	49.59 مليار دولار أمريكي	46.3 7 مليار دولار أمريكي	50.83 مليار دولار أمريكي	49.08 مليار دولار أمريكي
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	39.62 مليار دولار أمريكي	40.31 مليار دولار أمريكي	38.11 مليار دولار أمريكي	35.59 مليار دولار أمريكي	29.03 مليار دولار أمريكي
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	24.26 مليار دولار أمريكي	20.55 مليار دولار أمريكي	23.87 مليار دولار أمريكي	26.24 مليار دولار أمريكي	23.95 مليار دولار أمريكي
السنوات	2020	2021	2022	2023	
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	11 48.3 مليار دولار دج أمريكي	12 30.7 مليار دولار دج	13 54.1 مليار دولار دج	14 34 مليار دولار دج	

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

- احصائيات تقرير العربي الموحد

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18٪ سنوات السبعينات نلاحظ ومن خلال الجدول تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات

الاخيرة حيث سلجت سنة 2000 قيمة 46.96 مليار دولار امريكي منتقلة الى قيمة 1434مليار دينار جزائري سنة 2023 وتجدر الاشارة الى ان الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة افاق 2025

الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة حتى عام 2025: (1)

انطلاقا من تشخيص الوضع العام للقطاع الصناعي الوطني، يتوجب تحديد الأهداف الإستراتيجية، التي تسمح بتحقيق الانتقال الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الإستخراجية، إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية، من خلال فروع يتم اختيارها بدقة، والأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها بحلول عام 2025 في النقاط التالية:

الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين، في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025

زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%

الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025

زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية؛ زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة

ولتحديد الفروع الصناعية، يتوجب الرجوع إلى أداء القطاع الصناعي عموما خلال السنوات الأخيرة، حيث يكون الاختيار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي، بالإضافة إلى معدل نموه، وهو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع، وكذا قابليته للنمو في حالة استفادته من الدعم. وانطلاقا من هذين المعيارين، فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمها خلال السنوات القادمة، تتلخص في فرع الصناعات الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وفرع مواد البناء، وهذا يرجع إلى حجم مساهمتهم في الناتج الخام، إضافة إلى معدلات نموهم خلال الفترة الأخيرة.

---

(1)نضيرى عطاء الله ، الجهوذ المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة –دراسة نموذجية -للإقليم الساحلي واليات الوسط- جملة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد17 الصفحة 218

ثالثا : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

الامكانيات الفعلية للقطاع الفلاحي في الجزائر: (1)

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، نظرا لما يتوفر عليه من مقومات تؤهله ليكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي

ان الاراضي الزراعية التي تتمتع بها الجزائر بمساحة كبيرة تقدر بـــ 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، كلها صالحة للزراعة إذا ما استغلت جيدا، فهي صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية التي تشكل أكبر فضاء متوسطي زراعي، إضافة للمنخفضات الصحراوية التي تعتبر من الاراضي الممتازة والخالية من الجليد، بما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة الذي يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية، وتتوزع الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربع مناطق: المنطقة الساحلية، المنطقة السهبية، المنطقة الداخلية والمنطقة الجنوبية إال أن العديد من الدراسات بينت كبر حجم الاراضي الزراعية التي يفقدها القطاع الزراعي في الجزائر سنويا بفعل البناء والسكن الحضري والتي تقع أغلبها في المنطقة العالية الخصوبة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مساحة الاراضي الزراعية غير المنتجة إلى نسبة 87٪ من المساحة الصالحة للزراعة السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر 2023 – 2000 :

عملت السلطات الجزائرية خلال مطلع الالفيات باتخاذ مجموعة من الاجراءات تمثلت في وضع البرنامج الوطني للتنمية المحلية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، بغرض تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي.

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000 – 2004 :

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2004 – 2000 للرفع من مستوى الامن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني وتنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة.

---

(1) مجلة العلوم الإنسانية المجلد 22 العـــدد: 10 2022 ، ص435 459 القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول 1شراف عقون ، بوفنغور خديجة ، عزيز بوروينة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع االقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة الصفحة 449

وتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل :

تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

تكييف أنظمة استغلال الاراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة بتحويلها لصالح الزراعة مثل الاشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

تطو ير الانتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذا المنتوجات ذات الاستهالك الواسع اوالمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الانتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي. (1)

تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لادماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي تحسين مساحة الاراضي الفلاحية المستغلة والمسقية. (2)

مكافحة التصحر واعادة الاعتبار للاصل الطبيعي لمختلف مناطق البالد.

توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح االاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي.

سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2013 – 2007 : (2)

عملت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2007 على تطبيق سياسة جديدة في القطاع الفلاحي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في اوت 2008 المحدد لسياسة التجديد الفلاحي والريفي لارساء قواعدها الاساسية بهدف تحقيق وتحسين الامن الغذائي في الجزائر وبعث التنمية المستدامة، وقد ارتكزت هذه السياسة حول ثالث ركائز أساسية تتمثل فيما يلي:

التجديد الفلاحي: والذي يعني ضمان وبصفة دائمة الامن الغذائي للبلاد حيث يهدف إلى:

- تعزيز قدرات الانتاج وزيادة المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 451 و الصفحة 452 (2) نضيرى عطاء الله ، الجهوذ المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة –دراسة نموذجية -للإقليم الساحلي واليات الوسط- جملة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد17 الصفحة 218

-تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية المداخيل الفلاحية والاسعار عند الاستهلاك من خلال ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهالك الواسع.

-عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

التجديد الريفي: والذي يهدف للوصول إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للاقاليم الريفية وذلك انطالاقا من التكامل بين الاقاليم الولائية والجوارية المحلية، حيث تتجسد هذه السياسة من خلال أربع أهداف:

-إعادة الاعتبار للقرى والارياف والمداشر وتحسين مستوى معيشتهم.

-التنويع الفلاحي في الوسط الريفي الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين طرق استغلالها.

برامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: طبق هذا البرنامج في خضم السياستين السابقتين فيما يخص التكوين في الجانب الفلاحي، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصال، الارشاد الفلاحي ..... إلخ، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- التكوين والارشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة في الوسط الانتاجي والفلاحي

- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات ذات الطابع الفلاحي.

- تعزيز وتكثيف وتنمية المصالح المؤسساتية ذات الطابع الطبي والبيطري لتعزيز الصحة النباتية وتحسين المردودية والإنتاجية و عصرنة مناهج الادارة الفلاحية

- وضع ميكانيزمات التشريع والتخطيط وغيرها. (1)

ومن جهة أخرى حددت السلطات الجزائرية أهدافا أخرى استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال البرنامج الخماسي 2010 – 2014 تتمثل في إنعاش القطاع الفلاحي ودعم تحقيق الامن الغذائي وتأمين الاستثمار الفلاحي وغيرها. (2)

من أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري ما يلي:

وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي تطلب تطويرقدرات جديدة لمراقبة الفروع وضمان مطابقة سلسلة من الاجراءات ذات الطابع المتنوع مما سمح بحماية

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 453 (2) ميلود وارزقي 2017 ، اختبار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الوطني رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015 المجلة الجزائرية لاقتصاد والمالية ، جامعة المدية المجلد17 ، العدد 2الصفحة 76 والصفحة 74

مداخيل الفالحين ومربي المواشي وكذا تشكيل مخزون لضمان استقرار الاسواق.

تعزيز التمويل المصرفي الذي يتم عن طريق توفير منتجات مالية ملائمة وتحفيزية موجهة لمرافقة الفالحين في تنفيذ مشاريعهم الموسمية ومشاريع الاستغلال والاستثمار، وتتمثل المنتجات الجديدة الميسرة التي تم إطلاقها في قرض الرفيق وقرض التحدي والقروض الميسرة المحددة الاجال. (1)

تكييف سياسة الدعم المباشر الموجه للتجهيز وعصرنة المستثمرات التي تم استحداثها مؤخرا وتعزيز قدرات الانتاج للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف وتحويل وتثمين وضبط المنتجات الفلاحية وتربية المواشي. تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: أبرز تطبيق كل الاجراءات المدرجة ضمن التجديد الفلاحي والريفي وتحرير وتحفيز المبادرات مدى أهمية برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية التي تم إطلاقها في أكتوبر 2010

وضع أهمية خاصة لحماية الموارد الطبيعية وتعزيزها وتثمينها وتوسيع القاعدة الانتاجية من خلال خمس برامج: مكافحة التصحر، معالجة الاحواض المنحدرة، دعم تأهيل المساحات الفلاحية وتسيير التراث الغابي وتوسيعه والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية. (2)

.مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

مساهمة الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي:

يعتبر مؤشر مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الداخلي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي استراتيجية و طنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الاهداف المسطرة.

---

(1) نفس المرجع السابق الصفحة 453 و الصفحة 454 (2) زين العابدين طويجيني 2017، نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية للامكانيته الطبيعية، التقنية والبحثية ولادائه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركزالجامعي تندوف، المجلد4 العدد4 الصفحة 221و الصفحة 222

الجدول رقم 06 : مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الداخلي الجزائري من الفترة 2000 للفترة2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة المساهمة بالمئة ٪	10.09	11.93	11.44	11.99	11.38	9.03	8.73
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة بالمئة ٪	8.82	7.81	11.56	8.5	5.1	8.8	9.9
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المساهمة بالمئة ٪	10.3	11.6	12.3	11.8	12.0	12.3	13.8
السنوات	2021	2022	2023				
نسبة المساهمة بالمئة ٪	12.2	11.6	13.2				

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائرمن اعداد االطالب.

حيث نلاحظ ارتفاع نسب مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الداخلي حيث عرف ارتفاعا طفيفا من سنة2000 حيث سجل نسبة10.09 ليرتفع الى نسبة13.2سنة 2023 ويعود ذلك للاهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي

تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي 2000 الى 2023

عرفت معدلات نمو القيمة المضافة تذبذبا خلال الفترة 2000 الى الفترة 2023 حيث لم تعرف ثباتا نحو الارتفاع او الانخفاض بل شهدت معدلات منخفضة خلال بعض السنوات كسنة 2000 بنسبة سلبية 4.6-٪ وكذا سنة 2002 نسبة 1.2 -٪ وكذا سنة 2008 حوالي 3.8-٪ وشهدت معدلات نمو مرتفعة خلال بعض السنوات الاخرى حيث شهدت سنة 2009 اعلى معدل للقيمة المضافة بلغ 21.1٪ وهي السنة الاولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كما شهدت سنة 2009 اعلى معدل للقيمة المضافة بلغ 21.1 ٪ وهي السنة الاولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كما شهدت سنة 2003 نسبة مرتفعة بلغت 19.5٪ وهي سنة توافقت و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

المطلب الثالث : اليات تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المبستدامة اعتمادا على استيراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها ، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع ، ومن خلال جملة من الاليات المحددة التي تسمح بنجاحه وصولا الى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطِت بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية.

تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف الى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية على نحو مستدام ، ومع ذلك فان التنمية المستدامة ليست ذات حجم واحد يناسب الجميع ، بل تحتاج الى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولويتها، حيث يتطلب ذلك ما يلي: (1)

أولا: النقاط المستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي

تطرقنا سابقا لبعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي، و يتعلق الأمر بكل من النرويج و الإمارات، والتي يمكن الإستفادة منها من خلال إعتماد بعض ما أخذت به هذه الدول في بناء إستراتيجياتها مع الأخذ صوب النظر الظروف و الإمكانيات المتاحة في الجزائر ومن بين أهم النقاط التي يمكن الأخذ بها ما يلي:

إستغلال الثروات الطبيعية الموجودة بغية الحصول على إيرادات بواسطتها، ومن تم إستثمارها في مختلف القطاعات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية و التقنيات التكنولوجية، مما يكسب الدو لة مرونة أكبر في مجال التصدير و جعل النظام التجاري أكثر إنفتاحا

بما أن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية هامة، فإنه من الأحسن إستغلالها في بناء إستراتيجية التنويع الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من تنويع القاعدة الصناعية النفطية بالإعتماد على المنتجات المحلية التي تدعم تخفيض التكاليف في القطاع

الإلتزام بقوانين وضوابط محددة، تؤطر كيفية إستخدام الإيرادات النفطية إستخداما أمثلا لتجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط

من الضروري عدم إهمال القطاعات غير النفطية ومحاولة إسهامها في دفع عجلة التنمية بالبلاد

العمل على رفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات والهيكل الإنتاجي

(1)سمير كسيرة وعادل مستوي، الإتجاهات الحالية لإنتاج و استهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية آنية و مستقبلية - ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد ،14 الجزائر،2015، ص 165.

الإهتمام بقطاع التعليم، بهدف تكوين كفاءات لاستثمارهم محليا

زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الإقتصادية والإستثمارية

تشجيع الإستثمار الخاص والعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير بيئة إستثمار ملائمة

الإهتمام بالقطاع المصرفي والخدمات المالية وتطويرها. (1)

ثانيا: نموذج تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال تقييمنا للتنويع الإقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه وبالرغم من جهود الدولة المبذولة إلا أن الإقتصاد الجزائري لايزال يعاني من التبعية النفطية،الذي يبين تأثر الإقتصاد الجزائري الشديد بأسعار النفط، لذلك فمن الضروري على الدولة وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الإقتصادي بناء على الإمكانيات المتاحة، مع ضرورة التأكيد على أن تكون بنود هذه الإستراتيجية دقيقة وواضحة حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة ضمنها، وفي هذا الإطار نقترح النموذج الموالي:

اعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية كونه يوفر الإنتاج الغذائي ويمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لمساهمته في زيادة الدخل الوطني، لكن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي إعادة بعثه من جديد وذلك من خلال:

الإستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة و المحافظة عليها

الاهتمام بالتربة والحفاظ على الموارد المائية واقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة

محاربة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

تقديم التحفيزات والدعم المالي للمستثمرين والفلاحين، كتقديم مبالغ مالية لأحسن المنتجات مثلا

تشجيع الأفراد على خدمة القطاع الفلاحي و إقامة دورات تعليمية ومراكز تكوينية، لتنمية القدرات وتكوين كفاءات في المجال الفلاحي

تشجيع الإستثمارات في القطاع الفلاحي، واستقطاب الأجنبية منها قصد الإستفادة من الخبرات والوسائل التقنية

(1)نفس المرجع السابق ص .165.

خفض تكاليف المنتجات الزراعية

دعم استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عمل الفلاحين

الاهتمام بخدمة التسويق والنقل والمواصلات

تهيئة الظروف التشريعية والقانونية و المؤسساتية التي تؤطر وتنظم العمل في القطاع

العمل على تطوير القطاع الصناعي: (1)

في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر لابد من إعادة هيكلته من خلال:

التركيز على التدريب المهني والتقني وتكوين مهارات صناعية

تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته، والتركيز عل الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية

تشجيع الإستثمارات الأجنبية بتوفير مناخ إستثمار ملائم

تشجيع ودعم الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة

تقديم حوافز للعاملين والإدارات من أجل رفع كفاءة آداء المؤسسات

ضرورة الإهتمام بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية

العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية وذلك بتحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

الإعتناء بالقطاع السياحي:

نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة بشكل جيد، لابد من العمل على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ليكون مخرج الجزائر من عصر التبعية النفطية، وذلك من خلال:

إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة واستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة

تنويع المنتج السياحي، كون الجزائر تزخر بثروات طبيعية وتاريخية وثقافية متنوعة تمكنها من ذلك

(1)نفس المرجع السابق ص 170

تفعيل دور الإعلام السياحي والإعتماد على الترويج السياحي الإلكتروني (1)

تشجيع بناء الفنادق وتدعيم طاقات الإيواء السياحي ومناطق الجذب السياحي

العمل على توفير بيئة جذب سياحي تتوفر على كافة المتطلبات، وبناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة

المحافظة على الموارد السياحية لضمان حق الأجيال القادمة في إستغلالها

المحافظة على الموارد السياحية لضمان حق الأجيال القادمة في إستغلالها

العمل على تحسين جودة صناعة السياحة والإستفادة من تجارب الدول المجاورة والرائدة في مجال السياحة

مواكبة التطور الحاصل في حركة السياحة العالمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لمسايرة هذا التطور وتدعيم البنى التحتية الموجهة للقطاع السياحي

تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي (2)

تكوين شراكات مع الدول الرائدة في مجال السياحة بهدف إكتساب الخبرات وتحقيق التنمية السياحية

تفعيل دور الطاقات المتجددة:

كون الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لتحل محل الطاقات الأحفورية الناضبة والملوثة، وقادرة أن تكون البديل الأنسب للنفط إذا ما أحسن استغلالها، وعليه نقترح الإجراءات التالية لتفعيل القطاع الطاقوي في الجزائر:

الحد من استهلاك النفط وكفح استخدامه خصوصا في النقل

تكييف الآلات والعتاد الذي يشتغل بالطاقة مع نوعية الطاقة المتجددة

المرجع (1) نفس المرجع السابق الصفحة 16 و 17 المرجع (2) حفيظة محلب، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر، ، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر،3 قسم علوم الإعلام، ،2019-2020 ص14.

تشجيع المستهلكين على الإعتماد على الطاقات المتجددة، سواء الأفراد أو المؤسسات

توزيع مصانع إنتاج الطاقات المتجددة ومناطق إستغلال الطاقة المتجددة، الذي من شأنه أن يقلل تكلفة النقل (1)

دعم البحوث العلمية في المجال الطاقوي بهدف إيجاد طرق وأساليب أحدث في استغلال الصادر الطاقوية، وبالتالي التخفيض من التكاليف

إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة في المنظومة الدراسية، وفتح معاهد متخصصة في المجال التقني و الإقتصادي لها، وتكوين الكفاءات التقنية والإدارية في القطاع

تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع

البحث عن التوليفات المناسبة من الخيارات الطاقوية المتاحة في البلاد

زيادة عدد التجارب ومحطات الطاقات المتجددة لتغطية الطلب المحلي، ومن تم تصدير الفائض نحو الخارج.

وللوصول إلى النتائج المرغوبة يجب أن لا يقتصر العمل على كل قطاع على حدى، بل يجب تدعيم الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، بحيث كل قطاع يخدم القطاعات الأخرى و يكملها.

(1) حفيظة محلب، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر، ، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر،3 قسم علوم الإعلام، ،2019-2020 ص

خلاصة الفصل:

عالجنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث ذكرنا الطريقة المستخدمة وحددنا المتغيرات وكل العناصر ألساسية للدراسة، والتي تتمثل في القطاعات االرتكازية لإلقتصاد الجزائري، ومقياس درجة التنويع االقتصادي هيرفندل-هيرشمان، من ثم قمنا بقياس وتقدير أثر القطاعات على الناتج المحلي إلجمالي ، والتي ساعدت في تحديد القطاعات الاكثر تأثيرا على الناتج المحلي االجمالي.

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل ، نستخلص أن الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري هو القطاع النفطي منذ إكتشافه إلى الآن، فهو يمثل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الخام، كما أن تقلبات أسعاره هي المحدد الرئيسي لوضعية الإقتصاد الجزائري، إذ أنه يؤثر على كافة المتغيرات الإقتصادية الكلية.

تقوم الجزائر بالعديد من الإصلاحات والسياسات والإجراءات بهدف النهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال المواثيق والبرامج والمشاريع المسطرة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا،غير أن العملية التنموية بالبلاد لا تزال تعاني من العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها خصوصا في ظل الإعتماد الشديد على النفط والإرتهان لتقلبات أسعاره، وغياب دور القطاعات الأخرى في التنمية الوطنية.

تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الإقتصادي على غرار القطاع السياحي الصناعي،مكانيات هائلة من الطاقات المتجددة، التي يمكن بالإستغلال الأمثل لها وفق النموذج الفلاحي و المسطر أن نخرج بالإقتصاد الجزائري من دائرة التبعية لقطاع النفط والنهوض بالإقتصاد الوطني من خلال تنويعه لتحقيق التنمية المستدامة.

الجزائر وعلى غرار باقي البلدان النفطية، لا تزال تعاني من التبعية للقطاع النفطي وتتخبط فيما يترتب عن ذلك من انعكاسات، و للخروج من الوضع الراهن والتقدم صوب تحقيق إقتصاد متكامل قوي لابد من سير الجزائر على خطى الدول الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي وتحقيق ما حققته هاته البلدان من مكاسب، وبناء نموذج دقيق ومتناسق يحقق تنويع الإقتصاد الوطني ويضمن إستدامة التنمية.

الخاتمة

الخاتمة:

أدركت البلدان النامية وخاصة الربيعية منها التي تعاني من اختلال في هياكل اقتصادها الناجمة عن اعتمادها على مصدر وحيد لدخل، والذي يكون عرضة للأزمات والصدمات الخارجية كونه مرتبط بالأسواق العالمية ، كل هذا جعلها تأخذ الأمور على محمل الجد لإيجاد الحلول اللازمة والانتقال من الاقتصاد المركز على الريع البترولي إلى تنويع الاقتصاد المبني على أكبر عدد من مصادر الدخل ولخر وج من حالة الانحسار التي تعاني منها ،حيث تسعى إلى تنويع اقتصادها من خلال رسم إستراتيجية اقتصادية تنموية شاملة و مستمرة ،تقوم على التكامل والترابط والاندماج بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية لإنعاش اقتصادها خا رج المحروقات بالرغم من امتلاكها لمقومات تؤهلها لتكون بديلا استراتيجيا في ظل نضوب الاحتياطات النفطية، حيث تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني ، وتضمن تحديث القطاع الفلاحي ا ولسياحي لما له دور في تحقيق تنمية مستديمة ، وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع روح لابتكار والحد من استنزاف المورد الطبيعي المتمثل في النفط على حساب حقوق الأجيال القادمة فيه، بالإضافة إلى توسيع استغلال إمكانات الطاقة البديلة والتي تملك منها الجزائر موارد ضخمة خاصة الطاقة الشمسية، واستحداث آلية تمويلية جديدة متمثلة في إنشاء صندوق الثروة السيادية لتمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد لريعي والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على ترقية الأنشطة والموارد البديلة خارج المحروقات، وقد لخصت الدراسة مجموعة من النتائج، وجملة من الاقتراحات الهامة.

أولا :نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج إثبات الفرضيات وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى ما يلي:

يمثل التنويع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية وتوجيهها توجيها سليما بما يؤدي إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية حيث تحدثنا في الفرضية الأولى بان :

التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة المقومات و النشاطات تستجيب للحاجات الأساسية و المتطلبات المتزايدة للمجتمع

وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الأولى** .

- إن تحقيق التنويع الاقتصادي والنموالاقتصادي في اقتصاديات ذات الطابع الريعي وبالاعتماد على تنويع الصادرات ، يتطلب تحسين أداءه وإحداث جملة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في

الاقتصاد الوطني وتقوم على استغلال كافة موارد المجتمع، وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي لأي دولة حيث تحدثنا في الفرضية الثانية على ان :

يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من الإجراءات و تغييرات هيكلية في اقتصاد الدولة و في طريقة تسييره

وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثانية.**

▪بالرغم من المجهودات المبذولة طوال تلك المدة من عام 2000الى غاية عام 2023من طرف الدولة الجزائرية إلا أنها لم تصل إلى مستوى الطموحات التي كانت تسعى لتحقيقها، حيث شهد القطاع الزراعي والصناعي تراجعا مستمرا، رغم ما استهلكه من مبالغ كبيرة لتطويرها، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار هيكل الصادرات في تركيزه على قطاع المحروقات حيث وجدنا بانه هناك علاقة طردية وهو ماتحدثنا عنه في الفرضية السابقة حيث قلنا العلاقة تكون طردية في الاجل الطويل بين النمو الاقتصادي و التنويع الاقتصادي

وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثالثة.**

إن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتمية للدول النامية خاصة الجزائر، وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز من حين إلى آخر.

إن تأهيل الاقتصاد الوطني يتطلب بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير قطاعات خارج المحروقات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية، تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية، وتستجيب لمتطلبات المجتمع.

يعتبر النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة الإطار المفاهيمي الحديث للتنمية، والذي يشكل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، التي يجب الالتزام بها عند تخطيط وتنفيذ أي إستراتيجية تنموية.

يتضح في هذه الدراسة اهتمام الجزائر بترقية القطاع السياحي والقطاع الفلاحي من خلال برامج ومشاريع استثمارية، كبديل لقطاع المحروقات وسبيل لتنويع الاقتصاد، خاصة أن الجزائر تعاني من ضعف في مؤشر التنوع خاصة في قطاع الصادرات.

يتوجب على الجزائر المضي سريعا في انتهاج برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي وتأخذ بعين الاعتبار التجارب الرائدة والسباقة في هذا المجال.

توجد هناك علاقة وثيقة بين مزاولة النشاط الفلاحي والصناعي وتنويع البنيان الاقتصادي

بمختلف مداخله، حيث يساهم النشاط الفلاحي في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتنويع هيكل الصادرات، ومن ثم تنويع مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة.

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية وتساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إيرادات النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل.

ثانيا :الاقتراحات:

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها، نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر وتفعيلة دوره في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل فيما يلي:

إدراج إيرادات صندوق ضبط الموارد ضمن بنود الميزانية العامة، بحيث تكون خاضعة للرقابة البرلمانية،وتعديل أهدافه وتطوير دوره بالشكل الذي يضمن مساهمته في توسيع مجالات استثمار العوائد النفطية،وتنويع مصادر الدخل الوطني ويكفل حق الأجيال المستقبلية في هذه الثروة.

ترشيد الإنفاق العام من خلال استغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأ ولويات أي إحداث توازن بين الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة وتقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

يتحتم على الجزائر تغير سياستها الطاقيوية في اتجاه الطاقة المتجددة خاصة وأن الطلب على الكهرباء في الجزائر مستمر سواء داخليا أو خارجيا، وأيضا بالنظر إلى أن الجزائر تملك مق ومات طبيعية هائلة تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال.

دعم روح المقاولتية لدى الشباب وخاصة الشباب الجامعي لغرض إقحامهم في عالم المقاولات، وذلك من خلال تشجيع الابتكار والإبداع الذي يعتبر مفتاح نجاح مشاريع المقاولتية.

العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا الإطار.

تعبئة الموارد المالية اللازمة والكافية، لتطوير استغلال الموارد الوطنية في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة،خاصة أن إمكانيات الجزائر وفيرة في هذا المجال، بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

نشر ثقافة تبادر الخبرات والاستفادة من المنظمات الدولية المتخصصة في قطاع السياحة، ومتابعة آخر المستجدات العالمية فيما يتعلق بتطوير المنشآت السياحية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

باللغة العربية :

1-كتاب تحقيق التنويع الاقتصادي في اطار التنمية المستدامة في الجزائر بين الفرص والتحديات جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير مخبر الاقتصاد و إدارة الاعمال إدارة و اشراف بوعروج لمياء و سحنون محمود منشورات مخبر الاقتصاد و إدارة الاعمال 2021

2-أحمد شاكر العسكري، دراسات تسويقية متخصصة، دار الزهران للنشر، عمان، ،2000

حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان ،2010

3-عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ،04 2 ،2013

4-حادة مدوري، محمد مكيديش، عالقة التنويع االقتصادي بالتنمية االقتصادية المستدامة في الجزائر خالل الفترة من ،2019-2000 دفاترMECAS ، المجلد،17 العدد،01 ،2021

5-مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد ،48 كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، ،2017

6- نورالدين شـارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبين سياسة التصنيع لاحلال الواردات، مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات، العدد ،12 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ،18/03/2018

7-عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت 2011

8-طارق سليمان مسعود بغني ,التنويع الاقتصادي و اثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014 م ,المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ,جامعة قناة السويس ,كلية التجارة الاسماعيلية ,المقالة 29,المجلد 09,العدد,01الجزء الثاني عام 2018

9-بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد ،07 العدد ،01 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ،2018

10-مرزوق امال، اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقي الوطني الاول حول : المؤ سسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات ، جامعة 8ماي ،1945 25/26 افريل ، 2017كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر

11-إبراهيم مشورب، التخلف و التنمية - دراسات اقتصادية- ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، لبنان، ،2009

12-طيايبية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الإتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المالحة، جامعة سطيف، الجزائر، ،2008 .

13-توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد ،07 الجزائر، ،2017

14-بن نية حميد ومحفوظ مراد، إستراتيجيات وا جراءات و التنويع في الإقتصاد الجزائري، جامعة البليدة،2 الجزائر، الصفحة.

15-ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر:حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05 كلية العلوم االاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ،2008

16-هشام عياد، محددات التنويع الإقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000 – ،2013 ملتقى بعنوان: عرض 1 تجارب دولية في مجال التنويع الإقتصادي ومحاولة الاستفادو منها مغاربيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 28 ،09/2018

17-شارف بن عطية سفيان و حاكمي بوحفص بعنوان : التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتاثير القطاعات الاساسية خارج المحروقات خلال الفترة السنوية *1990-2017*

18-ضيف أحمد جامعة البويرة – الجزائر د.عزوز أحمد جامعة البويرة – الجزائر 11 تاريخ النشر: 29-10-2018

19-ممدوح عوض خطيب ,اثر التنويع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي, المجلة العربية للعلوم الادارية ,جامعة الكويت ,المجلد *22*,العدد *03*, السنة *2013*

20-هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ،2001-2019 مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد،05

21-رابح قميحة، برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الانعاش الاقتصادي ،2001-2014 دراسات استراتيجية، المجلد،10 العدد،19 ،2014 ص70 (2) هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خالل الفترة ،2001-2019 مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد،05

22-وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد،02 العدد،03 ،2019

23-عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد،06 العدد،01 2015،

24- مجلة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة د. ضيف أحمد جامعة البويرة – الجزائر د.عزوز أحمد جامعة البويرة – الجزائر 11 تاريخ النشر: 2018-10-29

25- عاشور مزريق، مناد العالية، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية ، 2019مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد،16 العدد،22 ،2020

26 - حمزة بالي ، " واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول اقتصادايت المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبرب 01/ ديسمرب 2011، جامعة بسكرة

27-خوجة سهام، القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستيراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد اجلزائري، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر2، الجزائر، إصدارات المركز الدميقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- المانيا .

28- حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان 2010، ص .63 خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان 2006،

29- السيد محمد السرايا و علي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013،

30-حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع و الطباعة، عمان 2010

31-محمد روان السمان و مجد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، "مبادى، التحليل الاقتصادي"، دار الثقافة، عمان، 2011،

32-مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 06 / العـدد: 01 السنة 2021 ، ص 187 التنويع الاقتصادي كآليـة للنهوض بالاقتصـاد الجزائـري والقضـاء على التبعيـة لـقطاع المحـروقات بورابة إيمان وقاسمي السعيد جامعة محمد بوضياف –المسيلة

33-واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .د. سالمة وفاء أستاذة محاضرة ب كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيري والعلوم التجارية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة والطالبة ولهة وردة مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد /13 2018

34-زوزي محمد، إستيراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،جملة الباحث، العدد،08،2010جامعة ورقلة، الجزاائر

35-نضيرى عطاء الله ، الجهوذ المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة –دراسة نموذجية -للإقليم الساحلي واليات الوسط،- جملة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17

36-مجلة العلوم الإنسانية المجلد 22 العــدد: 10 2022 ، ص435 45 القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول 1شراف عقون ، بوفنغور خديجة ، عزيز بوروينة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

37-ميلود وارزقي 2017 ، اختبار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الوطني رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015 المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، جامعة المدية المجلد17 ، العدد 2

38-زين العابدين طويجيني 2017، نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية للامكانيته الطبيعية، التقنية والبحثية ولادائه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركزالجامعي تندوف، المجلد4 العدد4

39-سمير كسيرة وعادل مستوي، الإتجاهات الحالية لإنتاج و استهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر – رؤية تحليلية آنية و مستقبلية ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد ،14 الجزائر،2015

40-حفيظة محلب، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر المعاصر، ، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر،3 قسم علوم الإعلام، ،2019-2020

المراجع باللغة الأجنبية :

1-commerce international et diversification économique

Jean-Claude Berthélemy

revue d'économie politique

115 المجلة المجلد من2005 سنة

*2-Jean Claude Berthelemy Commerce international et deversification economique,*مجلة *revue deconomie politique* المجلد رقم *115*سنة *2005*

3- Borysiak-KatarzynaDosepial :

Titled"Model of State Management of Petroleum Sector-Case of Norway",Interdisciplinary Political and Cultural Journal, Vol.20, No.1, year 2017.

4- NahedHebbaz and DouniazedNessraoui :

Titled "Diversification of Algerian Exports (Reality, Reasons, Approaches), Economic Studies, Vol.21, No.02, year 2021.

المواقع الالكترونية :

https://www.fao.org/3/a-am352e.pdf,20/12/2021 ,p 2-3

www.bank-of-algeria.dz

-CNIS, série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P:05.

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie

https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports